CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/NZL/2/Add.1
1 November 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

نيويورك، ١٧ كانون الثاني/يناير-٤ شباط/فبراير ١٩٩٣

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف

بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الدورية الثانية من الدول الأطراف

نيوزيلندا

ملحق للتقرير الدوري الثاني

93-61722

نيوزيلندا: التقرير الدوري الثاني بشأن اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة: معلومات تكميلية

الجزء الأول

معلومات أساسية

الفرع: الاقتصاد (الفقرة الأخيرة، ص٤ من النص الانكليزي)

قانون عقود العمل

يؤكد قانون عقود العمل على التشكيلات النقابية الاختيارية وعلى قدر اكبر من الطعن في التمثيل اثناء التفاوض. وبموجب القانون تمتد اجراءات التظلم الشخصي لتشمل جميع العاملين سواء كانوا مشمولين بعقود عمل جماعية او فردية. وينبغي أن تتقيد العقود ايضا بالشروط الدنيا المبينة في التشريعات الأخرى، مثل التشريعات المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، والعطلات الرسمية والسنوية المدفوعة الأجر، والاجازات الخاصة المدفوعة الأجر، والمساواة في الأجور، والحماية من استقطاعات الأجور غير القانونية.

تنفيذ الاتفاقية

الفرع: وزارة شؤون المرأة (ص٧ من النص الانكليزي)

تستكمل المعلومات التالية المستمدة من خطة الوزارة الموحدة لعام ١٩٩٤/٩٣ المعلومات المقدمة في هذا الفرع:

وتهدف وزارة شؤون المرأة الى مساعدة الحكومة في أن تحقق للمرأة، وللنساء "الماوريات" بوصفهن "تانغاتا هوينوا" (شعب اصلي) ما يلي:

- الفرص وسبل الاختيار في جميع جوانب حياتهن؛
- تحقيق اهدافهن وتطلعاتهن؛

- المشاركة الكاملة والنشطة في المجتمع؛
- موارد كافية خاصة بهن.

والوزارة هي بمثابة المستشار الأول للحكومة في قضايا السياسة العامة التي تتعلق بالمرأة. وتقدم الوزارة ايضا خدمات اعلامية، وخدمات وزارية، وخدمات تتعلق بعام ١٩٩٣ بوصفه العيد المئوي لتقرير حق الانتخاب للمرأة.

١ - المشورة في شؤون السياسة العامة

تقدم الوزارة مشورة في شؤون السياسة العامة تتعلق بمسائل تهم الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية للمرأة. وتهتم الوزارة بجميع نواحي تطوير السياسة العامة، بما في ذلك التنفيذ. وسوف يشمل ذلك في عام ١٩٩٤/٩٣ تقديم مشورة في مجال السياسة العامة ضمن خمس فئات فرعية هي: العمل والتعليم والتنمية الاقتصادية، الدخل والثروة وقضايا الأسرة، الصحة وخدمات الدعم في حالات الاعاقة، العنف ضد المرأة، السياسة المتعلقة بالمرأة "الماورية". وتقدم الوزارة مشورة بشأن حالة المرأة وآثار السياسة العامة عليها سواء كانت من النساء "الماوريات" أو غير "الماوريات".

٢ - الخدمات الاعلامية

تقوم الوزارة بما يلي:

- تنفيذ طلبات الحصول على معلومات من الأفراد والجماعات؛
- ألاتصال بمجموعة واسعة من المنظمات والتنظيمات القبلية (الايوى) والشركات والوكالات التي تمس انشطتها المرأة أو تؤثر على حالتها تأثيرا مباشرا؛
- أنتاج مطبوعات مثل الدراسات الافرادية وكتيبات المعلومات؛
- الاتصال بالهيئات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بحالة المرأة، مثل اللجنة المعنية بحالة المرأة وفريق العمل المعني بدور المرأة في الاقتصاد والتابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- عقد حلقات دراسية؛
- اعلام الجمهور العام، وخاصة المرأة، بالسياسة العامة.

وتستخدم المعلومات التي تحصل عليها الوزارة في اعداد المشورة في مجال السياسة العامة. وفيما

يلي امثلة لنواتج فرعية اعلامية معينة من المقرر توفيرها خلال عام ١٩٩٤/٩٣:

- حلقة دراسية للمرأة "الماورية" من حيث قيامها بتقديم خدمات صحية؛
- لائة منشورات تتعلق بالسياسة العامة.

٣ - الخدمات الوزارية

وتشمل تقديم خدمات لوزيرة شؤون المرأة، وبالدرجة الأولى من خلال: اعداد ردود على المراسلات الوزارية؛ توفير المعلومات اللازمة لدائرة التسميات؛ اعداد مسودات الخطب؛ تقديم خدمات عامة تساعد الوزيرة على الاضطلاع بالتزاماتها أمام البرلمان.

٤ - خدمات عام ١٩٩٣ بوصفه العيد المئوي لتقرير حق الانتخاب للمرأة

ويشمل ذلك تقديم خدمات ادارية للصندوق الاستئنائي للاحتفال في عام ١٩٩٣ بالعيد المئوي لتقرير حق الانتخاب للمرأة؛ الاتصال بالمنظمات بشأن المشاريع المقرر الاضطلاع بها في عام ١٩٩٣ والتي تعترف بانجازات المرأة وتطلعاتها وتعمل على تعزيزها؛ الاتصال بالهيئات الحكومية ورصد ادائها فيما يتعلق بالانشطة التي من المقرر أن تضطلع بها في عام ١٩٩٣؛ تقديم خدمات لوزيرة شؤون المرأة.

<u>الجزء الثاني</u>

المادة ٢ : تدابير مناهضة التمييز

<u>الفرع: قانون لجنة حقوق الانسان لعام ١٩٧٧ (ص ١٢ من النص الانكليزي)</u>

تم تعديل قانون لجنة حقوق الانسان ودمجه مع قانون العلاقات العنصرية لعام ١٩٧١ ليصبح قانون حقوق الانسان لعام ١٩٩٣. ويعمد القانون الجديد الى توسيع نطاق الأسس المحظورة للتمييز لتشمل: الاعاقة (بما في ذلك وجود كائنات عضوية في الجسم يمكن أن تتسبب في حدوث المرض)؛ السن (تم تمديده ليتجاوز مجال العمل الى جميع المجالات التي يشملها القانون)؛ الحالة العملية والحالة الأسرية؛ الرأي السياسي؛ التوجه الجنسي. وقد تم تحديد التمييز على اساس الجنس تحديدا واضحا ليشمل الحمل والولادة. كما تم تعريف الحالة الزواجية بشكل واضح. وتم توسيع تعريف صاحب العمل ليشمل صاحب عمل يقوم عامل لا يتقاضى اجرا بأداء عمل له.

ويلاحظ أن التقرير المنشور يشير الى أن جميع النساء مشمولات بقانون لجنة حقوق الانسان. غير أن بعض الفئات مثل السحاقيات والمعوقات لم تكن مشمولات فيما سبق. ولا يشمل القانون سوى النساء اللاتي يتعرضن للتمييز على اساس جنسهن

وبموجب التشريع الجديد، لا يعد خرقا للقانون عرض أو تقديم بوالص تأمين بشروط واحكام تختلف باختلاف الجنس أو السن أو الاعاقة اذا كان ذلك يستند الى بيانات اكتوارية أو احصائية أو طبية.

الصفحة ١٢ من النص الانكليزي، الفقرة ٤

بموجب قانون حقوق الانسان، لا يمكن استبعاد المرأة الآن من أية مشاركة في شركات تضم أقل من ستة شركاء.

المادة ٣ : التدابير المناسبة

الفرع:المعوقات (ص ١٤ من النص الانكليزي)

يشمل الآن قانون حقوق الانسان لعام ١٩٩٣ المعوقات. وتعرف الاعاقة بأنها تعني: الاعاقة الجسدية أو العجز؛ المرض العضوي؛ المرض النفسي؛ الاعاقة أو العجز العقلي أو النفسي؛ أي فقدان أو تشوه لبنية أو وظيفة نفسية أو فسيولوجية أو تشريحية؛ الاعتماد على كلب كدليل أو على مقعد ذي عجلات أو وسائل علاجية اخرى؛ وجود كائنات عضوية في الجسم يمكن أن تتسبب في حدوث المرض.

وبموجب الباب ٢٩ من القانون توجد بعض الأسباب المعقولة التي بموجبها يمكن لصاحب العمل أن يمارس التمييز، وعلى سبيل المثال اذا كان تعيين شخص يقتضي توفير تسهيلات خاصة أو المخاطرة بحدوث أذى للمعوقين أو غيرهم، وليس من المعقول توفير مثل هذه التسهيلات أو التعرض لمثل هذه المخاطرة.

معلومات اخرى

المرأة "الماورية"

ترد في ورقة "المرأة الأصلية: تقرير من نيوزيلندا عن مبادرات للمرأة الماورية" معلومات اضافية عن المرأة الماورية في نيوزيلندا. وكانت هذه الورقة قد اعدت في الأصل للمؤتمر الأسترالي لوزراء دول الكومنولث عن حالة المرأة والذي عقد في ولينغتون في آب/اغسطس ١٩٩٣، وهي مرفقة بوصفها التذييل الف.

المادة ٤ :التدابير المؤقتة

الفرع: تدابير مؤقتة (ص ١٥ من النص الانكليزي)

استحدثت الحكومة منذ شباط/فبراير ١٩٩٢ المبادرات التالية لمساعدة المرأة في اعادة تدريبها و / أو تدريبها في مهن غير تقليدية:

- تنطوي استراتيجية التدريب على المهارات الصناعية على اصلاح واسع لنظام التلمذة الصناعية. والهدف من الاستراتيجية هو اعداد تدريب منتظم يشمل جميع الصناعات والمهن، وضمان أن يتاح لجميع فئات العمال، وخاصة العمال الأقل حظا في السابق، فرصة الحصول على تدريب في مجال الصناعة. وعلى الرغم من أن ارقام تعداد عام ١٩٩١ تبين أن المرأة تشكل ٤٣ في المائة من قوة العمل، فان احصاءات وكالة دعم التعليم والتدريب في حزيران/يونيه ١٩٩٢ تبين أن المرأة تحظى بنسبة ١٥ في المائة من منح التلمذة الصناعية، ومنها ٨٠ في المائة في ميدان تصفيف الشعر التقليدي. وتعمل استراتيجية التدريب على المهارات الصناعية على زيادة مستويات المهارة والتزود بالمؤهلات، ومن ثم تحسين فرص تنمية الحياة الوظيفية للمرأة.

- وتقدم وكالة دعم التدريب والتعليم اموالا للمنح التدريبية للشباب، وهو مشروع يستهدف مساعدة الشباب على تلقي تدريبا صناعيا في مجالات لم يتوفر فيها تدريب منهجي في السابق. وعملت الوكالة على تشجيع استحداث منح تدريبية في مجالات عمل غير تقليدية بالنسبة للمرأة.

المادة ٥: ادوار الجنسين

الفرع: اصلاح قانون المواد الاباحية (ص ١٨ من النص الانكليزي)

صدر في آب/اغسطس ١٩٩٣ قانون تصنيف الأفلام وشرائط الفيديو والمطبوعات. واهم ملامحه هي:

- يقضي القانون باحلال لائحة واحدة ومكتب واحد للتصنيف محل القوانين الثلاثة الحالية التي تشمل توافر الكتب والافلام وشرائط الفيديو؛

- أدخلت معايير جديدة للتصنيف لتوفير مبادئ توجيهية اكثر وضوحا بالنسبة للرقباء وتمكنهم من حظر أو تقييد المزيد من المواد، ولا سيما شرائط الفيديو والمواد المكتوبة؛

- بموجب التشريع الجديد تعتبر حيازة المواد الممنوعة جريمة سواء كانت المواد مصنفة أو غير مصنفة؛

- ادخلت احكام بشأن عرض المواد لمراقبة الطريقة التي تعرض بها مطبوعات تخضع للتقييد في منافذ البيع بالتجزئة مثل محلات بيع الألبان والمكتبات ومحطات البنزين والمنافذ الأخرى.

وترد تفاصيل كاملة في الورقة المعنونة "اعادة تقييم سياسة الرقابة في نيوزيلندا" والمرفقة بوصفها التذييل باء. وكانت هذه الورقة قد اعدت في الاصل للمؤتمر الاسترالي لوزراء دول الكومنولث بشأن حالة المرأة والمعقود في ولينغتون في آب/اغسطس ١٩٩٣.

المادة ٦: الدعارة

- <u>الفرع: الرابطة النيوزيلندية للمومسات (ص ١٩ من النص الانكليزي)</u>

زاد التمويل الحكومي للرابطة النيوزيلندية للمومسات من ٠٠٠ ١٠٥ دولار في عام ١٩٩١/٩٠ الى ٥٠٠ ١٨١ دولار في عام ١٩٩٣/٩٢. وتتلقى الرابطة تمويلا لما تقوم به من دور في منع انتقال عدوى الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز في النشاط القائم على الجنس.

المادة ٧: الحياة العامة

- <u>معلومات اخرى</u>

المشاركة السياسية للمرأة

تستكمل الورقة المرفقة والمعنونة "المرأة والسياسة" بعض المواد الواردة في هذا الباب. وكانت وزارة شؤون المرأة قد اعدت هذه الورقة للاجتماع الرابع لوزراء الكومنولث المسؤولين عن شؤون المرأة، المعقود في قبرص في تموز/يوليه ١٩٩٣. وهي مرفقة بوصفها التذييل جيم.

ومنذ تحرير ورقة "المرأة والسياسة"، تشكل حزب سياسي جديد هو حزب سياسي جديد هو حزب نيوزيلندا الأول.

العيد المئوي لتقرير حق الانتخاب للمرأة

يصادف عام ١٩٩٣ العيد المئوي لتقرير حق الانتخاب الذي تحتفل فيه المرأة النيوزيلندية بمرور ١٠٠ عام على حصولها على حق الانتخاب. وقد تصدرت نيوزيلندا العالم بوصفها أول من منحت حق الانتخاب العام من بين الدول التي تتمتع بالحكم الذاتي.

وتحتفل الادارات الحكومية بعام الانتخاب بالاضطلاع بمشاريع تعترف بمنجزات المرأة النيوزيلندية. ومرفق قائمة بمشاريع الادارات الحكومية بوصفها التذييل دال.

وخلال عام الانتخاب، توفر عدد من الكتب ومشاريع البحث والاحداث المتعلقة بالمرأة في الحكومة ومشاركة المرأة السياسية، بما في ذلك:

- "المرأة في مجلس النواب، تاريخ اعضاء البرلمان النيوزيلندي"، جانيت ماكالوم.

- "المرأة والبرلمان ١٨٩٣-١٩٩٣: ١٠٠ عام من التفيير المؤسسي"، كارول رانكين، مكتب مراقب النواب.

- "الحولية لرسمية النيوزيلندية لعام ١٩٩٣"، وتضم فروعا عن المرأة والسياسة والمرأة في الحكم المحلي.

- "ما بعدالانتخاب: الجنس والعملية السياسية"، بحث ومشروع رسالة، كارولين دالي.

- "الوعي السياسي للمرأة الساموية في نيوزيلندا"، اوكلاند، آيار/مايو ١٩٩٣.

- "خارج البيت وداخل المجلس"، تاريخ حق المرأة في الترشيح للانتخابات لعضوية البرلمان، وزارة العدل.

- "المرأة في مؤتمر الحكم المحلي"، ولينفتون، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

- "كتاب التعليقات السياسية"، الجماعة الانتخابية للمرأة.

المادة ١٠ : التعليم

- الفرع: معلومات اساسية عامة (ص ٢٧ من النص الانكليزي)

نظرا لاعادة تشكيل شعبة السياسة العامة بوزارة التعليم لم يعد هناك قسم للفتيات والنساء. وبدلا من ذلك، يوجد لدى اربع من الوحدات الست في الشعبة محلل للسياسات يعمل كخبير لهذه الوحدة بشأن القضايا المتعلقة بالنساء والفتيات. وتتصل وزارة التعليم ايضا بخمس لجان استشارية تعنى بالنساء والفتيات في التعليم.

- معلومات اخرى

نشرت وزارة التعليم في عام ١٩٩٣ تقريرا رئيسيا عن تعليم النساء والبنات:

- ويقدم التقرير المعنون "حالة البنات والنساء في التعليم والتدريب في نيوزيلندا" تحليلا مفصلا عن المشاركة والتحصيل منذ الطفولة والمبكرة من خلال التعليم الأولي والثانوي والعالي. ويتضمن التقرير ايضا تحليلا للمرأة في قوة العمل.

ويتبين من التقرير ان اداء الطالبات في نيوزيلندا مساو لأداء زملائهن في الفصول الدراسية أو افضل منه. وفي حين تستمر اعداد اكبر من كلا الجنسين في المدارس الثانوية بعد سن الالزام، فان التحسن يبدو واضحا بصفة خاصة بين النساء الشابات. وتمثل المرأة ايضا حصة متساوية في عدد المسجلين في قطاع التعليم العالي، ويوجد الآن اعداد متساوية من النساء والرجال مسجلين في العلوم البيطرية والقانون والطب وجراحة الاسنان. كذلك تلتحق

الطالبات الآن بالصفوف الثانوية العليا في الرياضيات والعلوم باعداد متزايدة. واوضح التقرير الحاجة الى ان يوفر نظام التعليم مقررات دراسية تشمل الجنس.

ونشرت وزارة التعليم تقريرين آخرين في عام ١٩٩٣:

- "الماوريون في التعليم": وهو دراسة احصائية لوضع الماوريين في نظام التعليم النيوزيلندي تتضمن تحليلا لمشاركة الماوريين وبقائهم ومنجزاتهم ونتائجهم في ميدان التعليم من مرحلة الطفولة المبكرة حتى التعليم العالي. واوضح التقرير الحاجة الى تحسين معدلات الاستمرار والتحصيل للبنات الماوريات في النظام التعليمي.

- "اطار المناهج التعليمية في نيوزيلندا": وهو يضع اساسا لسياسة التعلم والتقييم في المدارس ويحتوي على مبادئ تقدم توجيهات في جميع مجالات التدريس والتعلم. ويطلب من جميع المدارس أن تكفل ادراج هذه المبادئ في برامجها، ومنها على سبيل المثال وجوب توفير مساواة في فرص التعليم لجميع الطلاب، وعلى كل منهج دراسي أن يعترف بالطابع المتعدد الثقافات للمجتمع النيوزيلندي.

المادة ١١ : العمالة

- <u>الفرع: الحق في العمل (ص ٣٦ من النص الانكليزي)</u>

كما ذكر في المعلومات المتعلقة بالمادة ٢، يقضي قانون حقوق الانسان الجديد بتوسيع نطاق الأسس المحظورة للتمييز تشمل: الاعاقة (بما في ذلك وجود كائنات عضوية في الجسم يمكن أن تتسبب في حدوث المرض)؛ السن (تم تمديده ليتجاوز نطاق العمالة الى جميع المجالات التي يشملها القانون)؛ الحالة العملية؛ الحالة العائلية؛ الرأي السياسي؛ التوجه الجنسي. وتم تحديد التمييز القائم على الجنس تحديدا واضحا ليشمل الحمل والولادة. كذلك تم تحديد الحالة الزواجية تحديدا واضحا. وتم توسيع تعريف صاحب العمل ليشمل صاحب عمل يقوم عامل بدون اجر بأداء عمل له.

- <u>الفرع: سن التقاعد الوطني (ص ٤١ من النص الانكليزي)</u>

منذ نشر التقرير، وقعت الاحزاب السياسية الرئيسية على اتفاق بشأن سياسات الدخل عند التقاعد في آب/اغسطس ١٩٩٣. ويحدد الاتفاق مجالات توافق الرأي الذي توصلت اليه المجموعة البرلمانية

بشأن سياسة الدخل عند التقاعد ويستند الى التوصيات الواردة في تقرير مجموعة عمل خاصة صدر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. والملامح الرئيسية هي كما يلي:

- تحديد وتأشير المعاشات التقاعدية حسب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين؛
- التناسب مع متوسط مستويات الأجور (٦٥٪ الى ٧٢,٥٪ بالنسبة للمتزوجين)؛
- استمراره كاستحقاق يتوقف على فحص دخل الفرد، مع ارتفاع سن الاستحقاق الى ٦٥ سنة؛
- ادخال استحقاق انتقالي للمعاش التقاعدي.

ومن المقرر تعيين مفوض مستقل لشؤون التقاعد لوضع وتعزيز مناهج لتحسين فعالية سياسات الدخل التقاعدي الموضحة في الاتفاق. ومن المقرر اعداد تقارير مرحلية عن هذه السياسات كل ست سنوات، على أن يتم اعداد التقرير الأول في نهاية عام ١٩٩٧.

وقد نشرت وزارة شؤون المرأة تقريرين عن التقاعد في عام ١٩٩٣:

- *"المرأة الماورية واحكام خاصة بشأن التقاعد"*. تناقش هذه الوثيقة قضايا تتعلق بالادخار من اجل التقاعد للمرأة الماورية.

- "المرأة والتقاعد: تحليل مقارن يشمل نيوزيلندا والولايات المتحدة واستراليا والمملكة المتحدة". تبحث هذه الورقة بالتفصيل التأمينات الاجتماعية والمعاش الخاص وسياسات الرعاية في سن الشيخوخة في كل بلد وتتضمن تحليلا للسياسات التي تقدم للمرأة دخلا معقولا عند التقاعد.

<u>معلومات اخرى</u>

- منذ نشر التقرير نظمت وزارة شؤون المرأة حملة استطلاع للرأي بين الأسر العاملة عن طريق الهاتف في آيار/مايو ١٩٩٣. وقد نظمت هذه الحملة للوقوف على المزيد من الترتيبات التي تتخذ في اماكن العمل والتي تساعد الموظفين على مواجهة مطالب الأسرة والعمل. واخذ اصحاب العمل والنساء والرجال الذين لديهم مسؤوليات أسرية يطلبون رقم الهاتف المجاني. وتم مؤخرا نشر تقرير عن هذا الاستطلاع الهاتفي بعنوان "رنين التغيير".

- وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣، عقدت وزارة شؤون المرأة حلقات دراسية في اوكلاند وويلنغتون وكريستشيرش تناولت كيف يمكن لأصحاب العمل أن يجعلوا اماكن العمل اكثر "ودية للأسرة". وتم نشر وقائع الحلقات الدراسية.

الفرع: تعويضات الحوادث (ص ٤١ من النص الانكليزي)

تم في اول تموز/يوليه ١٩٩٢ تنفيذ تغييرات تتعلق بنظام تعويضات الحوادث. وملامحه الرئيسية هي:

- اصحاب العمل مسؤولون الآن فقط عن تغطية حالات الاصابة اثناء العمل.

- يدفع جميع اصحاب الكسب قسطا لمواجهة تكاليف التغطية بالنسبة للاصابة في حوادث تقع خارج عملهم. ويمثل قسط صاحب الكسب نسبة مقطوعة من مكتسباته.

- تظل تغطية تكاليف الاصابة الناجمة عن استخدام سيارة باقساط تدفع عند تسجيل السيارات والترخيص بتسييرها.

- تواصل الحكومة تغطية تكاليف الرعاية والتأهيل لجميع اصابات الحوادث غير الناجمة عن السيارات بالنسبة لغير المتكسبين.

- وقف المدفوعات الاجمالية لفقدان قدرة ما، وللألم والمعاناة وفقدان الاستمتاع بالحياة.

- تقديم علاوة اعاقة بمبلغ اقصاه ٤٠ دولارا في الأسبوع حسب درجة الاعاقة.

- احتفظ في التغييرات بتغطية اساءة استغلال الجنس والاغتصاب.

- يمكن للأفراد شراء مدة اقصاها سنتان لتغطية فقدان مكتسبات محتملة قبل ترك العمل. وهذا النص يتميز بالأهمية بالنسبة للمرأة التي تنتقل الى قوة العمل وخارجها اكثر من الرجل.

الفرع: اجازة الامومة والابوة (ص ٤٢ من النص الانكليزي)

كما ذكر في الباب المتعلق بالمادة ٢ اعلاه، تم تحديد التمييز على أساس الجنس تحديدا واضحا في

قانون حقوق الانسان الجديد ليشمل الحمل والولادة.

الفرع: رعاية الطفل والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

خدمات الرعاية خارج المدرسة (الفقرة - ٣ ص ٤٥ من النص الانكليزي)

ما زال مجال خدمات الرعاية خارج المدرسة جديدا وفي طور النمو. وقد اتخذت وزارة شؤون المرأة خطوة عملية في اوائل ١٩٩٣ بأن نشرت كتيبا عن برنامج الرعاية خارج المدرسة. وتم توزيع هذا الكتيب على المدارس لالقاء الضوء على اهمية البرنامج وكيف يمكن للمدارس أن تضع برنامجا في هذا الشأن.

المادة ١٢: الصحة

الفرع: الاصلاحات الصحية الأخيرة (ص ٤٦ من النص الانكليزي)

تستند الاصلاحات الى الفصل بين ممول الخدمة الصحية وبين مقدمها، واصبحت سارية منذ اول تموز/يوليه ١٩٩٣. وحلت السلطات الصحية الاقليمية محل المجالس الصحية للمناطق، وسوف تقوم بشراء الخدمات الصحية والتعاقد بشأنها، وتمويل الرعاية الأولية والثانوية، ولكنها لا تمتلك مستشفيات. واعيد انشاء المستشفيات العامة الكبيرة والخدمات المتعلقة بها على غرار المشروع التجاري بوصفها مشروعات التاج الصحية. وسوف تمنح بعض المجتمعات المحلية فرصة لتملك مستشفياتها والخدمات المتصلة بها بوصفها اتحادات مجتمعية.

وتشمل الاصلاحات الآن شراء وتوفير بعض خدمات الدعم لحالات الاعاقة.

واجريت بعض التغييرات في نظام التكاليف الجزئية التي يدفعها المنتفع، ولا سيما الغاء تكاليف علاج المرضى داخل المستشفيات العامة والأخذ بنظام الثلثين الذي يتيح للأفراد والأسر من ذوي الدخل المنخفض الحصول على مستوى اعلى من الدعم.

الفرع: وفيات الرضع (ص ٤٧ من النص الانكليزي)

تستكمل المعلومات التالية ارقام ١٩٨٩ الواردة في التقرير المنشور:

يتضح من بيانات وزارة الصحة عن الوفيات أن معدلات وفيات الرضع بلغت ١٠,٣ في الألف في آذار/مارس ١٩٩٠ و ٨,٤ في الألف في آذار/ مارس ١٩٩١، وتعزى هذه المنجزات بدرجة كبيرة الى الأخذ ببرنامج وطني لخفض وفيات الرضع. وكما يتبين من الجدول ادناه، يتميز معدل وفيات الرضع بالنسبة للماوريين بأنه اعلى باستمرار من مثيله لدى غير الماوريين. واسباب ذلك واضحة.

متلازمة الوفاة المفاجئة للرضع
الماوريون وغير الماوريين، ١٩٨٥-١٩٩٠

	الماوريون		غير الماوريين		المجموع	
	العدد	المعدل	العدد	المعدل	العدد	المعدل
١٩٨٥	٥١	٧,٩	١٦٨	٣,٧	٢١٩	٤,٢
١٩٨٦	٤٨	٧,٤	١٦٣	٣,٥	٢١١	٤,٠
١٩٨٧	٥٧	٨,٢	١٧٦	٣,٦	٢٣٣	٤,٢
١٩٨٨	٥٧	٨,٤	١٩٧	٣,٩	٢٥٤	٤,٤
١٩٨٩	٦٩	٩,٩	١٦٧	٣,٣	٢٣٦	٤,١
١٩٩٠	٥٨	٨,٣	١١٧	٢,٢	١٧٥	٢,٩

المصدر: دائرة الاعلام الصحي في نيوزيلندا، وزارة الصحة

الفرع: متلازمة نقص المناعة المكتسب(الايدز) (ص ٥١ من النص الانكليزي)

ابلغ عن اصابة ١٢ شخصا بمرض الايدز في الربع الأخير من عام ١٩٩٢ من بينهم ١١ رجلا وامرأة واحدة. وبلغ مجموع عدد الحالات التي ابلغ عنها منذ بدأت عملية الرصد ٣٦٠ حالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وفي الأشهر الثلاثة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ابلغ عن اصابة ٢٥ شخصا بفيروس نقص المناعة البشرية. ومن هؤلاء الخمسة والعشرين ٢٣ رجلا وامرأتان. ومجموع عدد الذين اكتشف أنهم مصابون في نيوزيلندا حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بلغ ٨٢١. وينبغي توخي الحذر في تفسير بيانات الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لأن الفحص لن يشمل كل الأشخاص المعرضين للخطر.

الفرع: العنف ضد المرأة (ص ٥٢ من النص الانكليزي)

تستكمل ورقة "المبادرات المتخذة في نيوزيلندا لمحكافحة العنف ضد النساء والفتيات" بعض المعلومات الواردة في هذا الباب. وكانت هذه الورقة قد اعدت في الأصل للمؤتمر الأسترالي لوزراء دول الكومنولث بشأن حالة المرأة المعقود في ويلنغتون في آب/اغسطس ١٩٩٣، والمرفق بوصفه التذييل هاء.

معلومات اخرى

مفوض الصحة

قدم الى البرلمان مشروع قانون لمفوض الصحة. ويقضي المشروع بانشاء منصب لمفوض الصحة يكون مسؤولا عن وضع مدونة لحقوق المستهلكين والتحقيق في انتهاكات المدونة. كما سيتم ايضا انشاء نظام لأنصار المرضى لتعزيز المدونة ولمساعدة المستهلكين.

المادة ١٣: الحياة الاقتصادية والاجتماعية

الفرع: الاستحقاقات العائلية (ص ٥٥ من النص الانكليزي)

منذ أن نشر التقرير، تغير معدل دعم الأسرة، ويتمثل اهم تغيير في تقرير زيادة تأخذ في الاعتبار ارتفاع التكاليف المرتبطة برعاية المراهقين.

المادة ١٤: المرأة الريفية

استمدت المعلومات الاضافية التالية من الفصل المتعلق بالزراعة في مشروع تقرير نيوزيلندا عن التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ١٩٨٥-١٩٩٢ (ايلول/سبتمبر ١٩٩٣)

الفرع: انشطة المرأة الريفية (ص ٥٩ من النص الانكليزي)

قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية، كمساهمة منها في الاحتفال في عام ١٩٩٣ بالعيد المئوي

لتقرير حق الانتخاب للمرأة في نيوزيلندا، بتمويل بحث يتعلق بمساهمة المرأة في الاقتصاد الريفي. وقد جاء في البحث أنه من الصعب الاضطلاع من واقع التعداد والبيانات الرسمية الأخرى، بتحليل العوامل التي تشكل بالضبط المكونات المدفوعة الأجر وغير المدفوعة في النشاط الزراعي. وذلك لأن الحياة القائمة على الزراعة هي على الأرجح حياة تتكامل فيها الأنشطة المنزلية والأعمال التجارية و"اساليب الحياة".

وأوضح البحث ايضا أنه قد حدثت زيادة في اعداد الرجال والنساء الذين تعتمد حياتهم على المزارع بينما يضطلعون بأعمال مدفوعة الأجر في اماكن اخرى. وقد اقترحت عدة اسباب مختلفة لذلك: فقد يكون من اجل ضمان المقومات الاقتصادية للمزرعة أو تكوين رأس مال للتوسع في المزرعة؛ وقد يكون لمتابعة الاهتمامات الشخصية أو المهنية؛ وقد تكون الزراعة بالنسبة للبعض مجرد نشاط لبعض الوقت أو هواية؛ وقد تكون المزرعة بالنسبة لأحد الشركاء مجرد مكان للعيش اكثر منه للعمل؛ أو ربما يكون من اجل زيادة دخل الأسرة. ويبدو أن الأسباب تتغير من وقت لآخر، وخاصة بالنسبة للنساء. فقد تضطلع المرأة في البداية بعمل لاستكمال دخل الأسرة أو لدعم العمل التجاري للمزرعة ولكنها تواصل اداء عمل مدفوع الأجر من اجل الاشباع الذاتي وانماء الشخصية.

كما تناول بحث وزارة الزراعة والثروة السمكية تحليل المساهمة التي تضطلع بها المرأة والرجل في الريف في اداء الأعمال غير المدفوعة الأجر في المجتمع المحلي، ذلك ان عددا اكبر من النساء الريفيات يضطلعن بأنشطة مجتمعية.

وتحدثت النساء الريفيات اللاتي شملهن بحث وزارة الزراعة والثروة السمكية عن قيامهن في وقت واحد بملاحقة تصريف شؤون البيت واداء عمل مدفوع الأجر وتقديم خدمات مجتمعية (مثل تعليم الاطفال في سنهم المبكرة والخدمات المدرسية الأخرى).

<u>معلومات اخرى بشأن المادة ١٤</u>

الاتجاهات في العمالة الزراعية

كان نحو ١٨٢ ٢٥١ امرأة في انحاء نيوزيلندا في عام ١٩٩١ يشتركن في اعمال الانتاج الزراعي والحيواني بدوام كامل. أي أن ٢٥ في المائة من العمال بدوام كامل في هذه الفئة من الانشطة كانوا من النساء. وكان من هذه المجموعة ٥١٪ يعملن لحسابهن (٣٥٪ بدون موظفين، و١٥٪ بموظفين)، و٣٥ في المائة من الذين يتقاضون اجورا ومرتبات. والباقي صنفوا انفسهم على أنهم اقارب يقدمون

المساعدة في المزرعة. وبادراج العمال بدوام جزئي (اقل من ٣٠ ساعة في الأسبوع)، يزداد عدد النساء العاملات في الانتاج الزراعي والحيواني الى ١٦٨ ٣٩، أي ٣٣ في المائة من جميع العمال في هذه الفئة من النشاط. ومن بين هؤلاء ٤٧٪ يعملن لحسابهن (٣٤٪ بدون موظفين و١٣٪ بموظفين)، و٢٥ في المائة يتقاضين اجورا ومرتبات و١٥٪ اقارب يقدمون المساعدة. وتعكس هذه الأرقام زيادة في مشاركة المرأة في الانتاج الزراعي والحيواني وان كان عدد الرجال يميل الى الهبوط في هذا النشاط.

وبالاضافة الى ذلك، تشترك ٣٦٢١ امرأة في خدمات زراعية (وخاصة التعهدات الزراعية). اي أن ٣٦٪ من العاملين في الخدمات الزراعية كانوا من النساء.

ويتبين من المعلومات المستمدة من تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١ عن النساء المقيمات في المناطق الريفية أنه بينما لا تزال الزراعة والحراجة وصيد الأسماك هي اهم نشاط للمرأة (٣٥٪ من النساء الريفيات)، فان العمل في خدمات المجتمع المحلي والخدمات الاجتماعية والشخصية مهمة ايضا (٢٩٪ من النساء الريفيات) يليه العمل في تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم (١٥٪ من النساء الريفيات). وتشمل فئات الأنشطة الأخرى التي تعمل فيها النساء الريفيات الصناعة التحويلية (٧٪ من النساء الريفيات) والأعمال التجارية والخدمات المالية (٦٪ من النساء الريفيات).

ويعلق تقرير نشره قسم السياسة العامة بوزارة الزراعة والثروة السمكية بعنوان "حالة الزراعة واحتمالاتها في نيوزيلندا ١٩٩٣"، عن الأنشطة خارج المزرعة:

> "يسعى الأشخاص الذين يتعيشون على المزارع، وخاصة النساء اللاتي لديهن ملكية محدودة في الأعمال المزرعية، الى البحث ايضا عن مصادر متنوعة للدخل وقضاء الوقت. وليس بالاتجاه الجديد للعاملين في المزارع أن يعملوا أو ان يديروا عملا خارج المزرعة. غير أن هذا الاتجاه لم يحظ بقدر كبير من الاهتمام حتى نشبت "الأزمة" الأخيرة في مجال السلع عندما نظر الى هذا الاتجاه على أنه رد فعل قصير الأجل للكساد. ويتبين من البحث الآن أنه في حين تعمل اوقات الكساد كدافع للنساء في المزارع ولا سيما اللاتي يشتركن في الاقتصاد المزرعي، فانهن - مثل النساء الحضريات يصبحن اكثر فردية في اختيار اساليب حياتهن واعمالهن... وكثير من المزارع الصغيرة لم يقصد ابدا أن تكون وحدات لكل الوقت، ومن ثم كان القصد دائما هو خليط من مصادر الدخل واساليب الحياة."

التكنولوجيا

ادى التقدم التكنولوجي الى تحسين فرص وصول النساء الريفيات الى الخدمات، مثل استخدام ارقام الهاتف المجاني التي توفرها وزارة الرعاية الاجتماعية لمساعدة الأشخاص على الحصول على المعلومات. ويلاحظ تقرير "حالة الزراعة واحتمالاتها في نيوزيلندا ١٩٩٣" أن "العمل ما زال يجري لتحسين الدعم التقني للنقل الالكتروني لخدمات المشورة والصيرفة والتسوق بالتجزئة الى المناطق الريفية والاضطلاع بالمبيعات المحلية والدولية من المناطق الريفية.

المرأة الريفية والبيئة

تصاعد في السنوات الأخيرة اشتراك المرأة الريفية في قضايا البيئة. ويتركز اهتمامها على استمرار الطاقة الانتاجية للأرض بالمقارنة بالمرأة الحضرية التي تؤكد بشدة على حماية الموارد. وقد بادرت مجموعات النساء الريفيات بتنفيذ برامج لزرع الأشجار وتطهير الغابات الصغيرة في المجتمعات المحلية ومشاريع لاعادة استخدام العوادم محليا. وقد اعترضن لدى التعبير عن اهتماماتهن على الاستعمال غير المناسب للرش بالمبيدات ومكافحة الآفات.

وتنشط النساء في الحركات الناشئة لرعاية الأرض (جماعات العمل المجتمعي)، واشتركن في جولات لدراسة النظم الاسترالية لرعاية الأرض.

ويوجد عدد صغير من النساء الريفيات النشطات في عملية التطهير (برنامج لجمع الكيماويات غير المسجلة وغير المرغوب فيها من المزارع)، وبرنامج ادارة مزارع الأرانب، والجماعات المعنية بالبيئة.

المادة ١٥: المساواة امام القانون

الفرع: حالة المرأة القانونية (ص٦٢ من النص الانكليزي)

توجد الآن امرأة واحدة تعمل قاضية في المحكمة العليا.

الاعلام والنشر

كانت الاتفاقية والاستجابات التشريعية والقضائية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، موضوع حلقة دراسية استغرقت نصف يوم خلال المؤتمر الدولي للقاضيات المعقود في ولينغتون في الفترة من ١٤ الى ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.

التذييل الف

المرأة الأصلية: تقرير من نيوزيلندا عن المبادرات من أجل المرأة الماورية

مقدمة

يوضح التقرير عددا من المبادرات الهامة من أجل المرأة الماورية كان لها اثر على حياتها في السنوات الأخيرة.

يتناول الفرع الأول بعض اهم المبادرات التي اتخذتها الحكومة وقامت بتنفيذها. ويتناول الفرع الثاني مبادرات هامة اتخذتها المرأة الماورية وقادتها في المجتمع المحلي.

وتدل هذه الأعمال من جانب الحكومة والمرأة الماورية على الحاجة المستمرة للمبادرات التي توجه للمرأة الماورية والتي تقودها في نيوزيلندا لتلبية احتياجاتها.

الف - المبادرات الحكومية

١ - "تي اوهو وهاكاتوبو"

١-١ معلومات اساسية

كانت المبادرة الحكومية الأولى التي تأخذ في الاعتبار احتياجات المرأة الماورية هو انشاء "تي اوهو وهاكاتوبو"، وهي وحدة للسياسة العامة بشأن المرأة الماورية داخل وزارة شؤون المرأة. ولدى الوزارة وحدتان للسياسة العامة.

وعندما انشأت حكومة نيوزيلندا وزارة شؤون المرأة في عام ١٩٨٤، تلقت وزيرة شؤون المرأة في ذلك الوقت مذكرة من المرأة الماورية في المجتمع المحلي توضح الحاجة الى انشاء امانة للمرأة الماورية تقدم المشورة الى الحكومة في مجال السياسة العامة. واشارت الجماعة الى ان الوكالات الحكومية القائمة لا تقدم ولا يمكنها أن تقدم مشورة كافية في مجال السياسة العامة بشأن الأمور المتعلقة بالمرأة الماورية.

واستجابت وزيرة شؤون المرأة في ذلك الوقت بأن ادرجت قسما لشؤون المرأة الماورية، تي اوهو وهاكاتوبو، في وزارتها لتقديم المشورة الى الحكومة في مجال السياسة العامة والاضطلاع بمشاورات مع المرأة الماورية في المجتمع المحلي. وفي تموز/يوليه ١٩٨٦ انشئت وحدة "تي اوهو وهاكاتوبو". وتضم مديرا واربعة من المستشارين في مجال السياسة العامة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ كان يوجد ١٠ موظفين في الوحدة.

ويقدم مدير وحدة "تي اوهو وهاكاتوبو" تقاريره الى المدير التنفيذي بالوزارة. وللوحدة مركزها الخاص بالتكاليف ويبحث مدير الوحدة مع المدير التنفيذي بالوزارة النواتج المتعلقة بالمشورة في مجال السياسة العامة والنتائج الرئيسية المقرر تحقيقها في أية سنة مالية كجزء من عملية التخطيط المشترك الداخلية بالوزارة. وتضطلع وحدات اخرى بالوزارة ايضا بمسؤولية اخذ القضايا التي تؤثر على المرأة الماورية في الاعتبار لدى تقديم المشورة الى الوزير.

٢-١ الدور

يتمثل الدور الأولي لوحدة "تي اوهو وهاكاتوبو" في النهوض بمصالح المرأة الماورية في جميع نواحي عمل الوزارة واسداء المشورة الى الوزيرة والوكالات الحكومية الأخرى بشأن السياسات التي لها تأثير خاص على المرأة الماورية.

وفي العام المالي ١٩٩٢/١٩٩٣ قدمت الوحدة مشورة للحكومة في المجالات التالية: سوق العمل؛ تنمية المشروعات؛ الصحة؛ منع الجريمة؛ قضايا الرعاية الاجتماعية والأسرة؛ التعليم؛ الاسكان؛ الشباب؛ الرياضة والترفيه.

وفي العام المالي ١٩٩٣/١٩٩٤، سوف تتركز سياسة الوحدة الى جانب وحدات السياسة العامة الأخرى في الوزارة على القضايا الرئيسية التالية: العمل والتعليم والتنمية الاقتصادية؛ قضايا الدخل والثروة والأسرة؛ الخدمات الصحية وخدمات دعم المعوقين؛ العنف ضد المرأة؛السياسة العامة المتعلقة بالماوريات. وضمن هذه المجالات الواسعة، سوف تتركز اعمال الوحدة على قضايا مثل: الاتجاهات في عقود توظيف المرأة الماورية؛ تثقيف الأبوين والدعم في الأسر الماورية؛ تدريب وتعليم النساء والفتيات الماوريات.

وللوحدة ايضا دور في تعزيز الثقافة الثنائية في الخدمة العامة في نيوزيلندا. وقد تولت الوحدة زمام القيادة في انماء الاستجابة الشاملة للخطة الماورية لوزارة شؤون المرأة. وتهدف الخطة الى

مساعدة الوزارة في اطار من الثقافة الثنائية؛ مع الأخذ في الاعتبار احتياجات المرأة الماورية وتطلعاتها في جميع اعمالها.

١-٣ المشاورات

كما ذكر في البند ١-١، تشمل اعمال الوحدة التشاور مع المرأة الماورية. وينظر الى المشاورات باعتبارها امرا حيويا بالنسبة لتقديم المشورة المناسبة في مجال السياسة العامة. وقد عملت الوحدة خلال السنتين الأوليين من عمرها على النهوض بتنظيم شبكة قوية من النساء الماوريات. وفي اوائل عام ١٩٨٧ عقد اجتماع رسمي وطني للنساء الماوريات المسنات (كيويا). واعدت الوحدة تقريرا عن برنامج عملها ووضعت برنامج عمل على اساس المناقشات مع الماوريات المسنات. وعقد اجتماع آخر من هذا القبيل في عام ١٩٩١.

وفي آذار/مارس ١٩٩٣، تجمع ٦٠ من نساء (الكيويا) في تاكابوواهيا ماراي في بوريروا لحضور اجتماع رونانفا كيويا الثالث. وتعترف وحدة تي اوهو وهاكاتوبو من رونانفا كيويا بأن النساء المسنات يقمن بدور هام في النهوض بالماوريات. وهؤلاء النساء امهات وجدات وعمات وشقيقات. ويضطلعن بادوار المعلم والزعيم الروحي والملهم والمؤرخ والمستشار والناصح والباحث والمعلق السياسي.

واجرى اجتماع رونانفا كيويا الذي استمر خمسة ايام بحثا مستفيضا للقضايا المتعلقة بأثر قانون الأطفال والشباب وعائلاتهم لعام ١٩٨٩، والحاجة الى خطة شاملة وممولة بالكامل لتعليم الماوريات، وتوفير الدخل الخاص من اجل التقاعد، والبطالة، وتسوية الدعاوي المتعلقة بالمعاهدة، واحتياجات الماوريات في مجال الصحة والاسكان.

وحضر اجتماع رونانفا كيويا كل من وزيرة شؤون المرأة (التي هي ايضا وزيرة الرعاية الاجتماعية)، ووزير شؤون الماوريين. ووجهت الكيويا نداء قويا الى الماوريين والحكومة بأن يلتزموا ببذل جهد موحد لاصلاح وتحسين اوجه التفاوت بين الماوريين وغير الماوريين؛ وانعكس ذلك في اكثر من ١٠٠ توصية قدمت الى الحكومة والقبائل (الايوي).

١-٤ المنجزات

الى جانب ما تقدمه وحدة تي اوهو وهاكاتوبو الى الحكومة من مشورة متميزة في مجال السياسة العامة بشأن القضايا التي تؤثر على النساء الماوريات، فهي تقوم ايضا بتنظيم سلسلة من الأنشطة

الأخرى، بما في ذلك عقد حلقات دراسية وانتاج منشورات ومشروعات نموذجية خاصة للمرأة الماورية. وفيما يلي مناقشة لثلاثة من المنجزات الأخيرة:

١-٤-١ اعدت الوحدة برنامجا هاما للتدريب يعرف باسم واهيني باكاري. وتقوم بادارة البرنامج الآن وزارة النهوض بالماوريين (تي بوني كوكيري). وقد وضع البرنامج لتسهيل عملية النهوض بالمرأة الماورية لممارسة الحكم الذاتي. ومن خلال البرنامج يحضر مجموعة أساسية من المدربات دورة في التدريب على الحكم الذاتي ثم يعودون الى مجتمعاتهن المحلية بدعم متواصل لتدريب النساء الماوريات الأخريات على المهارات اللاتي اكتسبنها.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٢، قام ١٥ مدربة بنقل المهارات من خلال هذا البرنامج الى ٣٣٣ امرأة ماورية. وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٢، اقامت النساء اللاتي تدربن من خلال البرنامج ٢٢ عملا تجاريا ووضعن ٣٤ خطة عمل تجاري.

وفيما يلي تلخيص لاحتياجات التدريب التي حددتها المدربات بالنسبة للمرأة الماورية:

- التنمية الذاتية: الحوافز والاتصالات والتفاوض والتحليل الهيكلي والتوعية بأساليب الأجداد؛

- ادارة الأعمال التجارية: الادارة والمالية والمهارات القانونية والمحاسبة وتنظيم الشبكات.

١-٤-٢ وفي عام ١٩٩٢، اعدت الوحدة دليلا للمرأة الماورية العاملة في قطاع الأعمال والمهن الحرة (هي تيك تورو هاثيري). وقد بدئ في هذا العمل عندما كشفت احصاءات تعداد ١٩٨٦ أن معدل مشاركة المرأة الماورية في قطاع الأعمال يقل كثيرا عن مثيله لدى الجماعات المقارنة الأخرى.

وفضلا عن ايراد تفاصيل الأعمال التجارية، يقدم الدليل معلومات عن مصادر المشورة والتمويل من أجل المرأة الماورية لمساعدتها على متابعة افكارهن الخاصة بالعمل والأعمال. ويشتمل الدليل على مقال يعرض حياة واعمال عدة نساء ماوريات في قطاع الأعمال. ويقدم المقال رؤية نافذة للحواجز التي تعترض دخول المرأة الماورية الى قطاع الأعمال والمساعدات المقدمة لهن.

١-٤-٣ عقد في آيار/مايو ١٩٩٣ في اوكلاند مؤتمر للأفكار المتعلقة بالتصدير قامت بتنظيمه وحدة تي اوهو وهاكاتوبو. وكان من بين المتحدثين في المؤتمر، وهو الأول من نوعه في نيوزيلندا، نساء يعملن في قطاع التصدير، ووزير المالية، وبعض الاكاديميين.

وقدم المؤتمر معلومات عن الخدمات المتوفرة لمساعدة المصدرين، وهيأ فرصة للمرأة التي تفكر في التصدير للالتقاء بنساء أقمن بالفعل اعمالا تصديرية ناجحة. وكشف المؤتمر عن اهمية قيام النساء الماوريات وغير الماوريات العاملات في قطاع الأعمال بالعمل جنبا الى جنب بما يعود عليهن بالنفع والكسب المتبادل.

١-٥ اتجاهات المستقبل

١-٥-١ تعكف وحدة تي اوهو وهاكاتوبو حاليا على تصميم مشروع "تي ايهو كوهين" الذي يهدف الى حماية جوهر أو ماهية (تي ايهو) الفتيات والشابات (كوهيني) والحفاظ على ايجابيتهن وكامل قدراتهن.

ويأتي هذا المشروع استجابة للكيفية التي تتأثر بها الحالة الاقتصادية والتعليمية والصحية والثقافية للمرأة الماورية بالعنصرية والتمييز بين الجنسين، وأثر كل منهما على مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لنيوزيلندا.

ويستهدف المشروع البنات الماوريات قبل اتمام نموهن النفسي حتى يمكن تقويتهن على التعامل مع السلوك العنصري والجنسي. وسوف تجري خلال المشروع مشاورات مع كبار النساء والتربويات وعالمات النفس الماوريات. وسوف تتاح الفرصة أيضا امام الفتيات الماوريات لادراج اسهاماتهن في تصميم البرنامج.

باء - <u>المبادرات المجتمعية</u>

تم اتخاذ مبادرات أخرى لمعالجة مصالح المرأة الماورية من جانب جماعات تستند الى المجتمع المحلي:

١ - رابطة رعاية المرأة الماورية

تأسست رابطة رعاية المرأة الماورية في عام ١٩٥١. وهي تهدف الى تعزيز التفاعل والتفاهم بين الماوريين وغير الماوريين، وتشجيع المحافظة على الثقافة الماورية وممارستها: وتعزيز الرعاية الاجتماعية للماوريين. ويتم تنسيق انشطة الرابطة من خلال تسلسل هرمي للفروع المحلية والمجالس الاقليمية ومجلس وطني.

والرابطة ممثلة في بعض الوكالات الحكومية واللجان الاستشارية واللجان الخاصة بالمعنية بالشؤون الماورية، وتسعى الى أن يكون لها تمثيل في الهيئات المحلية والاقليمية مثل اللجان المدرسية وعيادات الأطفال الأصحاء. وتعتبر مؤتمراتها الوطنية السنوية مناسبات هامة وتعمل كمحافل رئيسية لتشكيل وايصال آراء الجماعات الماورية بشأن السياسة العامة.

وقد عملت الرابطة بنجاح عبر السنين على الضغط من أجل النهوض بالماوريات في مجال الاسكان والتعليم والعمالة. كما نظمت الرابطة اعضاءها في مجموعة واسعة من الأعمال التطوعية، بما في ذلك زيارة المستشفيات والسجون، وتسهيل شبكات الدعم الاجتماعي للمهاجرين من الريف الى الحضر.

وقد نشطت الرابطة في نشر وتشغيل مراكز لتعليم اللغة الماورية (تي كوهانفاريو) على الصعيد الوطني، وفي الحملة الماورية للصحة عن طريق المساعدة الذاتية (وترد ادناه مناقشة لكل منهما).

٢ - تي كوهانفاريو

يمثل تي كوهانفاريو برنامجا دراسيا لتعليم اللغة الماورية على الصعيد الوطني. ويقوم البرنامج على أساس الفلسفة القائلة بأن اللغة لا يمكن أن يكتب لها البقاء ما لم يتم النطق بها، وقد اقترح بغرض نقل التاونغا (كنز) وهو اللغة الى الأجيال القادمة.

وتتمثل الفكرة الأولية للبرنامج في اقتراح مشترك مقدم من مجموعات من المجتمع المحلي، وادارة الشؤون الماورية في ذلك الوقت (تي بوني كوكيري الآن)، والمؤسسة الماورية للتعليم. وقد تلقت تي بوني كوكيري ابتداء من عام ١٩٨٩ منحا وفق نفس الأسس مثل التسهيلات قبل المدرسية الأخرى. ويتم الآن تقديم هذا التمويل عن طريق وزارة التعليم.

وافتتح أول برامج تي كوهانفاريو في عام ١٩٨٢. وفي ظرف ثلاث سنوات اصبح هناك ما مجموعه ٣٠٠ برنامج على مستوى البلاد. واليوم يتردد نحو ٠٠٠ ١١ من التلاميذ في مرحلة ما قبل الدراسة على ما مجموعه نحو ٧٠٠ مركز لبرامج تي كوهانفاريو. ويوجد قرابة ١٦٠٠ موظف اداري متطوع و ١٤٠٠ كياكو (مدرس) متطوع يعملون بدوام كامل في الاغلب من أجل هذه الحركة.

ويتبين من البحث أنه يتعين أن يتحدث ٧٥ في المائة من الماوريين باللغة الماورية بطلاقة اذا كان للغة أن تستمر في البقاء. وكانت هذه الطلاقة بنسبة ١٥ في المائة تقريبا بعد السنوات السبع الأولى من

برنامج تي كوهانغا ريو. ومن ثم يتطلب الأمر تعجيل النمو حتى لا يستغرق الوصول الى الهدف المحدد وهو ٧٥ في المائة فترة ٣٠ عاما.

وقد طبق برنامج آخر يقوم على الفلسفة ذاتها، وهو برنامج "كورا كاوبابا ماوري" في عدة مدارس اولية. واستجابة لمبادرات المجتمع الماوري، قامت وزارة التعليم مؤخرا ببدء تنفيذ برنامج نموذجي لمد تعليم اللغة الماورية الى مستوى المدارس الثانوية. وينظر الى هذه الخطوة على أنها عملية لعكس الاتجاه المنخفض لمعدلات استبقاء الطلبة الماوريين في الصفين السادس والسابع.

٣ - المبادرات الماورية لصحة المرأة

يلاحظ أن مؤشرات طول العمر والاعتلال والوفيات والصحة ادنى بجميع المقاييس العادية بالنسبة للمرأة الماورية منها بالنسبة للمرأة غير الماورية. وبصفة خاصة، ترتفع مستويات المرض لدى المرأة الماورية بسبب الاصابة بالسرطان (وخاصة سرطان الثدي والرئة والعنق) وامراض القلب والرئة.

ولعكس مسار هذا الاتجاه، تم ايلاء قدر اكبر بكثير مما كان عليه الحال في السابق لطرق التفكير في الصحة. ذلك أن الشعب الماوري ينظر الى الصحة الجيدة والرفاهية نظرة روحية: تاها وايروا هي الصحة الروحية الجيدة؛ وتاها تينانا هي الصحة البدنية؛ وتاها هيننفارو هي الصحة العقلية؛ وتاها وهانوا هي الصحة الجيدة للأسرة والمجتمع.

ونظمت القيادات والمنظمات والفنيون الصحيون الماوريون حملة واسعة النطاق للمساعدة الذاتية خلال الثمانينات. وانبثقت عدة مبادرات ايجابية من الحملة: فقد عقدت ندوة وطنية للصحة لمناقشة استراتيجيات الصحة للماوريين؛ وانشئت "مجموعات صحية" على صعيد المجتمع المحلي للمساعدة الذاتية وذلك لتيسير وصول الماوريين الى الرعاية الصحية واتخاذ تدابير وقائية مثل اختبارات الفحص لمعرفة الاضطرابات الشائعة وتنظيم حلقات دراسية صحية؛ وعادت بعض دوائر الرعاية الصحية الى موقفها التقليدي؛ وحدث توظيف نشط للماوريين في المهن الصحية.

وتوطدت الآن مجالس ولجان صحية نشطة للغاية في كثير من المجتمعات الماورية. ويجري وضع استراتيجيات لجعل الخدمات الصحية القائمة أيسر في الوصول اليها فضلا عن توفير فرص الوصول الى الاختيارات الصحية البديلة بالنسبة للماوريين. ويجري وضع برامج استنادا الى أسس قبلية، ويجري تدريب المعالجين والفنيين الصحيين الماوريين على المهارات التقليدية. وتوجد برامج معينة ترمي الى محاولة الحد من ارتفاع مستويات التدخين بين الشابات الماوريات والكشف عن

حالات ضغط الدم المرتفع وسرطان العنق والسكر. ويتم اتخاذ المبادرات في الغالب من خلال الايو (القبيلة)، والهابو (القبيلة الفرعية)، والهواناو (العائلة الموسعة)، أو من خلال شبكات مثل تي توهانغا ريو، أو رابطة الممرضات الماوريات، أو رابطة الرعاية الاجتماعية للمرأة الماورية.

٤ - صندوق النهوض بتنمية المرأة الماورية

انشىء صندوق النهوض بتنمية المرأة الماورية في عام ١٩٨٦. وتولى التمويل الابتدائي للصندوق بمبلغ ٠٠٠ ٢٤٠ دولار مؤسسات مانا، وهي برنامج حكومي يرمي الى توسيع نطاق القاعدة الاقتصادية للماوريين من خلال ايجاد فرص عمل طويلة الأجل وغير معانة. ويتمثل الهدف العام للصندوق في تزويد المرأة الماورية بفرص الحصول على رأسمال اولي لاقامة مشاريع صغيرة على اسس مرنة وضمان نجاحها عن طريق اسداء المشورة وتوفير خدمات التخطيط والدعم وربطها في شبكة وطنية للنساء الماوريات العاملات في قطاع الأعمال. ويقدم الصندوق قروضا تقل عادة عن ٠٠٠ ٢٠ دولار. وتقدم القروض للمرأة الماورية التي ترغب في الدخول الى قطاع الأعمال. ويلزم تقديم ضمان لمبلغ القرض المطلوب. ويلزم القيام بدراسة جدوى للمشروع المقترح ويتعين على طالبة القرض أن تتلقى تدريبا في قطاع الأعمال (مثل مسك الدفاتر والادارة المالية والعمليات ومعرفة اعمال التجارة والصناعة والاقتصاد). ويقدم الصندوق بدوره خدمات استشارية وتدريبا ودعما ومشورة مستمرين، ويتولى ربط اصحاب المشاريع الناجحة بشبكة من النساء الماوريات العاملات في قطاع الأعمال في انحاء البلاد.

وقد تلقى الصندوق تمويلا حكوميا كبيرا منذ بداية اعماله في عام ١٩٨٦. وقام الصندوق خلال السنوات الست الأولى من عملياته بمساعدة ٧٦ مشروعا وحقق معدل بقاء للمشاريع بنسبة ٩٢ في المائة. وفي المقابل، تمكنت ٨٣ في المائة من جميع المشاريع الصغيرة التي بدأت في نيوزيلندا في عام ١٩٨٨ من البقاء خلال عامها الأول، ونحو ٦٩ في المائة ما زالت تعمل في عام ١٩٩٠، و ٥٦ في المائة فقط في عام ١٩٩١.

والمشاريع التي تلقت تمويلا تدخل في نطاق قطاعات الصناعة، ولكنها تتركز في قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية. وبلغ عدد فرص العمل التي هيأتها قروض مقدمة لستة وسبعين مشروعا في السنوات الست الأولى كما يلي:

عمالة بدوام كامل	١٢٩
عمالة بدوام جزئي	٥٦
المجموع	١٨٥

ويبرز نجاح صندوق النهوض بتنمية المرأة الماورية النتائج الايجابية التي تتحقق عندما تدار الموارد بطريقة مناسبة وتوجه بعناية نحو المرأة الماورية بوصفها قطاعا ناميا في تطوير المشاريع، وقطاعا لا يندرج تقليديا في الأنشطة المالية والتجارية في نيوزيلندا.

٥ - ملاجىء المرأة الماورية: التنمية الثقافية الموازية

على الرغم من أن النساء الماوريات كن يشكلن لسنوات كثيرة نسبة كبيرة من المجموعات النسائية التي تتعامل معها ملاجىء النساء، فان عددا ضئيلا جدا من النساء الماوريات كن يعملن في صفوف هذه الملاجىء. وبحلول منتصف الثمانينات شعرت المرأة الماورية أن النساء المنحدرات من خلفيتهن الثقافية هن افضل من يقدمن الخدمات للنساء الهاربات من العنف المنزلي. ووجهت النساء الماوريات نداء للحصول على تمثيل متساو في المجلس التنفيذي الوطني لملاجىء النساء، واقرار منصب لمنسقة وطنية من الماوريات. وتم قبول هذه الطلبات الى جانب تعهد من الملاجىء بالعمل على أن تعكس عضويتها والعاملون لها التكوين الثقافي لعملائها.

وبحلول اواخر الثمانينات حدثت زيادة ملحوظة في عدد النساء الماوريات اللاتي يتقدمن للعمل لحساب الملاجىء، ويشغلن حاليا مراكز ذات مسؤولية على جميع المستويات في المنظمة. وتم انشاء عدد من الملاجىء الماورية في انحاء البلاد. وتتلقى الملاجىء ما يزيد على نصف تمويلها من الحكومة.

(تم تعديله في ١٨/١٠/١٩٩٣)

التذييل باء
اعادة تقييم سياسة الرقابة في نيوزيلندا، آب/اغسطس ١٩٩٣

١ - مقدمة

ستظل الرقابة مسألة خلافية على الدوام. ومن مجموع العوامل التي ينظر اليها في اغلب الاحيان على أنها مسؤولة عن الأمراض الاجتماعية، تشكل المواد المرئية او المطبوعة احد العوامل القليلة التي يمكن مراقبتها الى حد ما.

وتعكس الرقابة بالضرورة مجموعة من القيم والمعتقدات. وهذه تشمل احكاما اخلاقية، والقيمة الموضوعة لحرية التعبير، والقيمة الموضوعة للحق في التحرر من اساءة الاستغلال والتحقير. والقيمتان الأخيرتان يمثلان حجتين موضع جدل في مجال حقوق الانسان ولكن من منظورين مختلفين.

ويقبل معظم الناس ضرورة وجود نوع من الرقابة، وذلك على الأقل فيما يتعلق بمواد مثل المواد الاباحية المتعلقة بالأطفال. ومن ثم ينبغي وضع خط فاصل. وثمة مجموعة واسعة من الاختيارات بين سياسة تحظر المواد الاباحية المتعلقة بالأطفال فقط واخرى تحظر جميع المواد المتعلقة بالجنس والعنف.

ولدى اختيار نقطة في هذا المجال ينشأ سؤال اساسي هو ما اذا كنا نعتقد أن الصور والكلمات تتسبب أو تؤثر في سلوك فاحش ومضاد للمجتمع أو ما اذا كانت الصور والكلمات تعكس الواقع الاجتماعي فحسب. والبحث في هذا المجال غير حاسم ولا يعول عليه في اغلب الاحيان، ويقدم مساعدة ضئيلة لمقرري السياسات. وثمة قضية اخرى هي القياس الدقيق لمدى القبول العام لمختلف مواد الموضوع. وأخيرا ينبغي ايضا تقييم المخاطر الكامنة في المغالاة في التحفظ أو المغالاة في التحرر.

وتناقش هذه الورقة سياسة الرقابة في الماضي، ومختلف الآراء بشأن الرقابة، واهداف سياسة الرقابة، والنهج الذي تتبعه نيوزيلندا الآن.

٢ - سياسة الرقابة في نيوزيلندا في الماضي

هناك اثنان من المبادىء الرئيسية الواضحة في سياسة الرقابة قبل العمل بقانون تصنيف الأفلام وشرائط

الفيديو والمطبوعات.

والمبدأ الأول هو التمييز بين الاستعمال العام والاستعمال الخاص. وكان التعامل العام في هذه المواد يخضع للرقابة في حين لا يخضع لها الاستعمال الخاص. وكان الرأي هو أن المواد ذات تأثير مختلف يتوقف على ما اذا كانت تشاهد في مكان خاص أو عام.

والمبدأ الثاني هو أن بعض المواد غير مقبولة اخلاقيا ولهذا السبب تحظر أو يقيد استعمالها. وتشمل المواد في هذه الفئة التصوير السافر للجنس والعري، فضلا عن المواد التي تتناول امورا مثل منع الحمل والجنسية المثلية.

ومن ثم كان الدافع الى الرقابة هو شعور بالسلوك الاخلاقي.

وقد اصبحت المواد الاباحية اكثر سهولة في الحصول عليها ومشاهدتها عن اي وقت مضى، ولكنها ظلت قائمة كظاهرة لفترة من الوقت. وعلى سبيل المثال، يجري الآن تداول الأفلام الاباحية السافرة والمنتجة في وقت سابق من هذا القرن، ويشار اليها في هذه الصناعة على انها "اباحيات عتيقة". وهي تماثل بشكل ملحوظ المواد المعاصرة في مضمونها.

٣ - آراء بشأن الرقابة

تندرج الآراء المتعلقة بالرقابة في نيوزيلندا في ثلاث فئات واسعة. ويقع الاختلاف بينها في الأساس الذي ينبني عليه الاعتقاد بان الرقابة لها ما يبررها ودرجة هذا الاعتقاد. ويمكن الاشارة الى الآراء الثلاثة بأنها اخلاقية ونسائية ومتحررة.

٣-١ النظرة الاخلاقية

ترى النظرة الاخلاقية أن التصوير السافر للعري والجنس فيه حطة في ذاته ويقلل من كرامة الجنس البشري. ويعتقد الاخلاقيون أن مثل هذه التصويرات تعمل على تقويض الأسرة والكنيسة وتقلل من احترام الآخرين وخاصة المرأة.

وتعترض النظرة الأخلاقية بالذات على المواد التي تصور العلاقات الجنسية خلاف العلاقة بين الزوج والزوجة أو التي تعمل على الترويج لهذه العلاقات. ويشكل تصوير ومناقشة الجنسية المثلية هدفا متكررا

للاحتجاج.

وترى النظرة الأخلاقية أن الرقابة على جميع التصويرات السافرة للجنس والعري لها ما يبررها، هي وكثير من مشاهد العنف نظرا لأن ذلك يؤدي الى الاضرار بالأفراد والمجتمع ككل.

٢-٣ النظرة النسائية

ترى النظرة النسائية أن تصوير العرى والنشاط الجنسي لا يضر الا اذا كان يتضمن تحقيرا أو تشخيصا. ومن امثلة هذا التصوير ما يركز منه على الأعضاء التناسلية فقط، ويروج اساطير عن الجنسية الأنثوية، ويعامل اساءة استعمال الجنس أو الجسد على أنه امر مثير للشهوة.

ويقول انصار هذه النظرة أن المرأة لا يمكن أن تكون عضوا على قدم المساواة في مجتمع يقبل ويتمتع بنظرة تحقيرية لها.

ويعتقدون أن المواد التي تتغاضى عن الرسائل غير الدقيقة والتحقيرية للمرأة أو تروج لها تباشر تأثيرا على الاتجاهات والسلوك. وهذه تشمل ايجاد وتوطيد قيم جنسية فضلا عن مضايقة المرأة والاساءة الفعلية لها.

٣-٣ النظرة المتحررة

ترى النظرة المتحررة أن حرية القول ينبغي احترامها لضمان قيام مجتمع صحي وديمقراطي. ويقول انصار هذه النظرة أن الرقابة تنطوي على سلطة ابوية وبسطا للحماية.

ويقول اصحاب النظرة المتحررة أن مشاهدة المواد وقراءتها لا يسفر عن ضرر. ويشيرون الى أن اساءة استعمال الجنس وغير ذلك من اشكال العنف كانت موجودة قبل فترة طويلة من ظهور شرائط الفيديو أو المجلات المصقولة الورق. ويذكرون ايضا أن الشخص له الاختيار في أن يقرأ أو يشاهد مادة يعتبرها منفرة.

ويرى اصحاب النظرة المتحررة أن تصوير ووصف اعمال الجنس والعنف هما انعكاس للمجتمع اكثر من كونهما سببا لمشاكل معينة.

٤ - مشروع قانون تصنيف الافلام وشرائط الفيديو والمطبوعات

جاء مشروع قانون تصنيف الأفلام وشرائط الفيديو والمطبوعات نتيجة لاعادة تقييم سياسة الرقابة في نيوزيلندا.

وقد تأثر مشروع القانون بعدد من العوامل تشمل ما يلي:

- ظهور جماعة ضغط قوية في عام ١٩٨٣ هي "المرأة ضد الاباحية"؛

- صدور قانون تسجيلات الفيديو لعام ١٩٨٧، للتمكين من تصنيف شرائط الفيديو، وهو منفصل عن معاملة الأفلام؛

- استقصاء وزاري في مجال المواد الاباحية صدر عنه تقرير في عام ١٩٨٨؛

- اقتراح باجراء اصلاح تشريعي تقدمت به حكومة العمال في عام ١٩٩٠؛

- مذكرات ومشاورات عامة بشأن اقتراح عام ١٩٩٠؛

- دخول حجم متزايد من المواد الاباحية الى البلاد، وخاصة المجلات؛

- قدر اكبر من القلق العام ازاء اساءة استعمال الجنس وغير ذلك من اشكال العنف.

٥ - الغرض من الرقابة

لدى اعادة تقييم سياسة الرقابة كان على الحكومة أن تنظر أولا فيما تحاول تحقيقه. وكان القصد أو الغرض من السياسة هو تقديم مبادئ توجيهية يمكن بعدئذ ترجمتها الى تشريع.

ويلاحظ أن القضايا الخلافية تسفر عن ضغوط متضاربة. وفي محاولة لارضاء عدد كبير من الأشخاص بقدر الامكان تصاغ السياسة احيانا بأسلوب ترقيعي. وهذا النهج لا يتسم بالبطء والعشوائية فحسب وانما يسفر ايضا عن تشريع غير فعال ومتناقض في بعض الاحيان. ومن شأن تحديد غرض واضح أن يقلل من احتمالات حدوث ذلك.

وقد حددت الحكومة الحالية الأساس الذي تستند اليه سياسة الرقابة وممارساتها على أنه "احتمال الاضرار

بالصالح العام". ويكون للرقابة ما يبررها اذا كان هناك ضرر فعلي او محتمل ينجم عن توافر مطبوعات معينة.

وتعتقد الحكومة أن تطبيق مبدأ الضرر يزيل مبررات التمييز بين الاستعمال العام والاستعمال الخاص. كما أنه يسوغ اتخاذ نهج اكثر تشددا ازاء المواد الشديدة الاباحية، وقدرا من التغيير في معاملة ما يشار اليها في اغلب الأحيان على انه اباحية هادئة.

وتم اتخاذ قرار يقضي بتطبيق مجموعة معايير الرقابة ذاتها على الأفلام وشرائط الفيديو والمنشورات المطبوعة. ومرة أخرى، من شأن تطبيق مبدأ الضرر أن يزيل الأساس المنطقي للاختلاف في المعاملة. غير أن القانون يسمح بالفعل للرقيب بان يأخذ في الاعتبار تأثير الوسط.

وتم الفصل بين معاملة المواد التي ينفر منها الكثيرون وان كان من غير المرجح أن تسفر عن ضرر، وبين المواد التي من المرجح أن تسفر عن ضرر. وسوف تخضع المواد المقيد عرضها في الفئة الأولى للاحكام المتعلقة بالعرض. وهذه تسمح للرقيب بتوجيه الكيفية التي يمكن بها عرض أية مطبوعات مقيدة العرض في منافذ لبيع التجزئة.

٦ - قضايا لمقرري السياسات

بعد تحديد الغرض من السياسة، نشأ عدد من القضايا الحرجة. وهي كما يلي:

- تحديد الضرر وتمييزه عما هو منفر أو عديم الذوق؛

- تقييم درجة الوثوق في الأدلة المتوفرة عن اثر مختلف انواع المواد؛

- التمييز بين المعاملات المختلفة لمواد الموضوع، وعلى سبيل المثال، ما اذا كان المطبوع يميل نحو الحياد الموضوعي أو الابهار دون مبرر. ويتوقف الحكم، بالطبع، على تفسير الجمهور ولكن يلزم بعض التوجيه؛

- تقديم التوجيه الى الرقيب مع السماح بالنظر في السياق؛

- شمول المواد المتداولة عن طريق تكنولوجيا الكومبيوتر الجديدة؛

- الاعتراف بأن معظم المواد الشديدة الاباحية يتم تداولها سرا ولا تقدم الى الرقابة إلا عندما تصادرها الشرطة أو الجمارك.

٧ - الملامح الرئيسية لمشروع قانون تصنيف الأفلام وشرائط الفيديو والمطبوعات.

اعيد مشروع قانون تصنيف الافلام وشرائط الفيديو والمطبوعات الى مجلس النواب من لجنة الاختيار ولكن ما زال يتعين أن يمر من القراءة الثالثة لاصداره في شكل قانون. وبعض اجزاء المشروع موضع خلاف ومن المحتمل اجراء تغييرات خلال القراءة الثالثة.

ويوضح هذا الفرع الملامح الرئيسية للمشروع في شكله الحالي. وهذه هي: المواد التي يشملها المشروع، ومعايير التصنيف، جريمة الحيازة، احكام العرض، العقوبات، التوصيف، مكتب تصنيف الأفلام والمؤلفات، التعيينات، فرص الوصول امام الجمهور، المراجعات والاستئنافات.

٧-١ <u>المواد التي يشملها المشروع</u>

يشمل المشروع الأفلام، وشرائط الفيديو، والتسجيلات الصوتية، والصحف، والعاب الفيديو، واقراص الكومبيوتر، وأية مادة مطبوعة. وتشمل الفئة الأخيرة الكتب، والمجلات، والقصص الفكاهية المصورة، والكتيبات، والروزنامات، واوراق اللعب، والبطاقات البريدية، والصور الفوتوغرافية، والصور، ومخرجات الكومبيوتر. ويشار الى مجموعة المواد التي يشملها مشروع القانون على أنها "مطبوعات".

وتوجد حاليا ثلاث لوائح مستقلة تتناول هذه المواد. فالأفلام تعامل بقانون الأفلام لعام ١٩٨٣؛ وشرائط الفيديو بقانون التسجيلات لعام ١٩٨٧؛ والكتب والمجلات والفكاهيات بقانون المطبوعات الفاضحة لعام ١٩٦٣. اما المواد التي تخرج عن ولاية هذه القوانين، مثل اوراق اللعب، فانها تحال للمحاكم.

٧-٢ <u>معايير التصنيف</u>

يحدد البند ٣ من المشروع معايير التصنيف ويطبق الحظر على المطبوعات التي يرى انها "محل اعتراض". والمطبوعات تكون محل اعتراض اذا كانت "تصف أو تصور أو تعبر أو تتناول بطريقة اخرى امورا مثل الجنس أو الرعب أو الجريمة أو القسوة أو العنف على نحو من المرجح معه أن ينطوي توافرها على الاضرار بالصالح العام".

ويوجد مفهوم "الاضرار بالصالح العام" في التشريع الحالي للرقابة. وقد تم اعتماده منذ عام ١٩٦٣ بوصفه المعيار الذي يحكم به الرقباء بحظر المطبوعات. وتلخص هذه العبارة فكرة وجوب الحكم على مادة بأنها محظورة على أساس أن توافرها سيضر بمصالح المجتمع.

ومن بين القوانين الثلاثة الحالية للرقابة يشمل قانون الأفلام وحدة عبارة "من المرجح أن يكون ضارا. وكل من قانون تسجيلات الفيديو والمطبوعات الفاضحة يوجه الرقباء نحو حظر المادة التي تتناول موضوعها بطريقة "تضر بالصالح العام". وهذا المعيار الأخير اكثر صراحة ويزيد من الصعوبة امام الرقباء لحظر المادة. ومن ثم، فان معيار "من المرجح ان يضر بالصالح العام" الذي اعتمده المشروع الجديد يتيح للرقيب مجالا لحظر شرائط الفيديو والمطبوعات غير المحظورة حاليا.

والبند ٣(٢) يعدد انواع المواد التي تحظر تلقائيا. وهذه تشمل المواد التي "تروج أو تؤيد أو تميل الى ترويج أو تأييد" استغلال الأطفال جنسيا، ووقاع البهائم، ووطء الموتى، والولع بالبراز، وغلمة البول، وتصوير التعذيب والعنف الزائد.

وبالنسبة للمواد غير المشمولة بالبند ٣(٢) يوجه الرقيب في البند٣(٣) لاعطاء ثقل معين لمدى ودرجة وطريقة تناول المطبوعات للعنف الجنسي؛ والتعذيب والقسوة؛ والايذاء الجسدي؛ والسلوك الجنسي مع الأطفال أو الشباب أو بواسطتهم؛ والمواد التي تنطوي على اهانة او تحقير لأي شخص أو تجريده من صفاته الانسانية؛ والأفعال الاجرامية او اعمال الرعب.

وعلى الرقيب أن ينظر بعد ذلك في عدد من عوامل السياق مثل القصد من المطبوعات، والأثر الغالب للمطبوع ككل، واثر الوسط الذي يعرض فيه المطبوع، ومزية أو قيمة المطبوع، والجمهور المحتمل، واية ظروف أخرى تتعلق بالاستعمال المقصود أو المرجح للمطبوع. وعلى أساس هذا التقدير يمكن للرقيب أن يحظر أو يقيد نشر المطبوعات، أو يقرر أنها لا تقتضي أي تقييد على الاطلاق.

وتتسم المبادىء التوجيهية الواردة في البند ٣ بأنها اكثر تحديدا من التشريع الحالي. وقائمة المواد التي تحظر تلقائيا جديدة وتوجه رسالة واضحة الى الرقباء بشأن كيفية معاملة المواد المتطرفة. وقائمة مواد الموضوع في البند ٣(٣) التي سينظر فيها الرقيب جديدة ايضا، على الرغم من أن عوامل السياق الموضحة في البند ٣(٤) والتي لا بد من أخذها ايضا في الاعتبار توجد في التشريع الحالي. ومن ثم، لا بد أن يتميز، النهج المتوقع من الرقيب بقدر اكبر من الوضوح مع احتفاظه بنطاق الاحكام المتصلة بالسياق وابقائها على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لسياسة الرقابة المعاصرة.

٣-٧ جريمة الحيازة

ادخل مشروع القانون جريمة الحيازة بالنسبة للمواد التي تقرر أو يتقرر حظرها. والجريمة اساسية بالنسبة لسياسة الرقابة تقوم على الضرر الفعلي أو المحتمل. وبدونها تكون السياسة غير منطقية وغير فعالة.

وليس ثمة منطق في حظر مواد لأنها تسبب اضرارا ثم لا تطبق أية عقوبة على من يستعملها.

وبالاضافة الى ذلك، فان انعدام بند الحيازة يجعل الطلب طليقا، مما يهيىء سوقا للذين يرغبون في الربح من انتاج المواد الشديدة الاباحية وتوزيعها.

كذلك ينبغي أن تشمل الجريمة مواد غير مصنفة نظرا لأنه من النادر أن يتطوع أحد بعرض المواد المتطرفة على الرقباء لتصنيفها.

والجريمة هي جريمة تتعلق بالمسؤولية على وجه التدقيق على نحو مماثل لجريمة المخدرات والأسلحة النارية غير الشرعية. وينص البند ١٢١ (٣) من المشروع على أنه لا يعتبر من قبيل الدفاع اذا كان الشخص لا يدرك أن المادة ممنوعة. وتقع على عاتق الفرد مسؤولية التأكد من أن المادة ليست ممنوعة. ومن شأن انعدام البند ١٢١ (٣) أن يوجد ثغرة تجعل البند غير فعال.

ويتيح البند ١٢١ بعض الدفاع. ويشمل هذا حالات حيث يجد الناس انفسهم عن غير قصد يحوزون مواد ممنوعة ولديهم النية لتسليم المواد الى الشرطة أو الرقيب. ومثال ذلك حالة تلقي بريد لم يطلب.

وحالة اخرى هي عندما يتم استئجار أو شراء منزل وتكتشف الشرطة وجود مواد ممنوعة بالعقار قبل أن يكتشفها المستأجر أو المالك الجديد. وفي هذه الحالات نتوقع من المحاكم أن تتبع نفس النهج المتبع مع حيازة المخدرات. وعند تطبيق الباب ٧ من قانون اساءة استعمال المخدرات لعام ١٩٧٥، تصدر المحاكم حكمها بأن الشخص الذي لا يعلم بوجود مخدرات غير شرعية في عقاره لا يعتبر "في حالة حيازة" نظرا لأنه لا يباشر سيطرة عليها.

وبالمثل، فان الشخص الذي يرفض مباشرة طردا من المخدرات يسلم اليه لا تعتبره المحاكم "في حالة حيازة".

وجريمة الحيازة تمثل تطبيقا ثابتا لمبدأ الضرر. وتعترف المادة ١٢١ أيضا بأن أشد المواد اباحية يتم تداولها سرا في الأسواق ولا تأتي الى علم الرقيب الا عن طريق الجمارك أو الشرطة. وهي تسد ثغرة خطيرة في

التشريعات الحالية ومن المرجح أن يكون لها تأثير هام على من يستعملون مواد اباحية جسيمة ويتعاملون فيها.

٤-٧ احكام خاصة بالعرض

تعطي المادة ٢٥ صلاحيات جديدة للرقيب لوضع شروط على الطريقة التي يمكن بها عرض المطبوعات المشمولة بالتقييد في متاجر البيع بالتجزئة. وهذه الشروط هي:

- ينبغي أن يظهر التصنيف (مثل القيود المتعلقة بالسن) على المطبوعات أو على اي غلاف يحفظها؛

- يتعين ان توضع المطبوعات في غلاف مختوم؛

- يجب أن يكون الغلاف من مادة غير شفافة؛

- لا يمكن عرض المطبوعات الا في المبنى أو في الجزء من المبنى المخصص للمطبوعات المشمولة بالتقييد؛

- لا يمكن عرض المطبوعات في مكان عام ولا يجوز تقديمها للزبائن الا عند الطلب.

وينطبق الشرطان الأخيران ايضا على أي ملصق اعلاني يتعلق بمطبوعات مشمولة بالتقييد.

والأساس الذي تقوم عليه قيود العرض هو "احتمال أن يتسبب عرض المطبوعات، اذا لم تكن خاضعة (لواحد أو اكثر من هذه) الشروط... في نفور افراد عاديين من الجمهور".

٥-٧ العقوبات

تتعلق العقوبات الواردة في مشروع القانون بالجرائم التالية:

- انتاج وتوزيع مطبوعات معترض عليها (البندان ١١٣ و ١١٤)؛

- توزيع وعرض مطبوعات مشمولة بالتقييد بالمخالفة للقيود (البندان ١١٥ و ١١٦)؛

- عرض المطبوعات المعترض عليها امام اشخاص دون سن الثامنة عشرة (البند ١١٧)؛

- عرض المطبوعات المعترض عليها في مكان عام (البند ١١٩)؛

- مخالفة الشرط المفروض على المطبوعات المشمولة بالتقييد (البند ٢٠)؛

- حيازة مطبوعات معترض عليها (المادة ١٢١).

وتشمل هذه الاحكام جرائم متدرجة في الخطورة ويقابلها تدرج مماثل في العقوبات. واخطر الجرائم هي المتعلقة بانتاج المواد المعترض عليها والاتجار فيها، وعرض هذه المواد على الاطفال. واقصى عقوبة لهذه الجرائم هي الغرامة بمبلغ ٠٠٠ ٢٠ دولار أو السجن لمدة ١٢ شهرا بالنسبة للأفراد والغرامة بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار بالنسبة للمنظمات. وتمثل العقوبات القصوى الجديدة زيادة كبيرة في القانون القائم.

٦-٧ <u>هيئة التوصيف</u>

ادخل نظام التوصيف بموجب قانون تسجيلات الفيديو لعام ١٩٨٧. ويحتفظ مشروع القانون بهيئة التوصيف الصناعي ويقضي بتوسيع نطاق صلاحياتها ليشمل الافلام. وتنظر الحكومة الى هيئة التوصيف على أنها تقدم معلومات قيمة للمستهلك تحقيقا لفعالية التكاليف.

وتتمثل مهام هيئة التوصيف في تحديد درجات ووضع توصيف عند الاقتضاء، لبيان ما اذا كان الفيلم أو شريط الفيديو ينطوي على سلوك معاد للمجتمع أو قسوة أو جريمة أو رعب أو لغة منفرة او سلوك منفر.

ويوافق وزير الشؤون الداخلية على هيئة التوصيف التي تضم واحدا أو اكثر من ممثلي المجتمع المحلي.

٧-٧ <u>مكتب تصنيف الأفلام والمؤلفات</u>

سوف يكون مكتب الأفلام والمؤلفات كيانا تابعا للتاج، ويخضع لاحكام قانون المالية العامة لعام ١٩٨٩. وسوف يتألف المكتب من كبير للرقباء، ونائبه، وموظفين للتصنيف، وموظفين للشكاوي، ووحدة للمعلومات. وكبير الرقباء مسؤول عن جميع شؤون المكتب، بما في ذلك تعيين موظفي التصنيف وادارة المكتب وكذلك القرارات المتعلقة بالتصنيف. ويطلب من المكتب وضع تقرير سنوي يقدم الى البرلمان بمعرفة وزير الشؤون الداخلية.

وسوف تضطلع وحدة المعلومات بالبحث وتقدم معلومات للمكتب. كما تقدم معلومات لافراد الجمهور عن دور المكتب واجراءات تصنيف المطبوعات.

٧-٨ تعيين الرقيب

بموجب التشريع الحالي، يتولى وزير العدل تعيين رئيس محكمة المطبوعات الفاضحة في حين يتولى وزير الشؤون الداخلية تعيين كبير رقباء الافلام وهيئة تسجيلات الفيديو.

ويقضي مشروع قانون الافلام وشرائط الفيديو والمطبوعات بأن يتم تعيين كبير الرقباء ونائب كبير الرقباء بمعرفة الحاكم العام بأمر من المجلس بناء على توصية من وزير الشؤون الداخلية وبموافقة وزيرة شؤون المرأة ووزير العدل.

ويستهدف هذا القرار ضمان حذر من المحاسبة امام الحكومة فيما يتعلق بممارسة الرقابة. والحكومات مسؤولة امام الجمهور العام عن تطبيق قوانين الرقابة، غير انها لا تتمكن دائما من الاعتراض على التعيينات غير المناسبة.

ومن المرجح أن تتبع هذه التعيينات الاجراءات المتعلقة بالتعيينات الأخرى في الحكومة حيث يتم الاعلان عن الوظائف وتقديم مواصفات الوظيفة ويقوم فريق من الخبراء المستقلين باجراء المقابلات الشخصية ويقدم توصياته الى الوزراء. ومن شأن ذلك ان يكفل النزاهة مع السماح للوزراء بأن يكون لهم اختيار، أو حق الاعتراض.

والمدة المقررة لتولي المنصب هي ثلاث سنوات مع احتمال تجديدها لثلاث سنوات اخرى.

٧-٩ فرص الوصول امام الجمهور

بينما يطلب وسيظل يطلب أن تخضع الافلام وشرائط الفيديو في نيوزيلندا للتوصيف أو التصنيف فلا يطلب ذلك من المطبوعات. وهذه تصنف حاليا على أساس الاحالة بالدرجة الأولى من الجمارك والشرطة والموزعين. ويجوز لافراد الجمهور أن يقدموا مواد للتصنيف ولكن عليهم اولا أن يلتمسوا موافقة وزير العدل. واذا رفض، يمكنهم عندئذ أن يتقدموا بطلب الى رئيس محكمة المطبوعات الفاضحة.

ويقضي مشروع القانون بالوصول المباشر الى مكتب التصنيف. ويمكن لأي فرد من الجمهور أن يقدم احد

المطبوعات للنظر. ويعود الى كبير الرقباء اتخاذ القرار المتعلق بتصنيف احد المطبوعات. وهذا يتيح استجابة اسرع لشواغل الجمهور.

٧-١٠ مجلس المراجعة

يتألف مجلس المراجعة من تسعة اعضاء يقوم بتعيينهم الحاكم العام بناء على توصية من وزير الشؤون الداخلية بعد أخذ موافقة وزيرة شؤون المرأة ووزير العدل. ويعين اعضاء المكتب لمدة ثلاث سنوات ويجوز أن تتجدد لمدة ثلاث سنوات اخرى.

ومهمة المكتب هي مراجعة تصنيف المطبوعات المحالة اليه.

ويشمل الذين لهم الحق في التماس المراجعة كل من قدم مطبوعات الى مكتب التصنيف أو المالك أو المعد او الناشر أو الموزع المعتمد للمطبوعات. واي شخص آخر يرغب في اجراء مراجعة عليه أن يحصل على موافقة وزير الشؤون الداخلية.

٧-١١ الاستئناف

يقضي مشروع القانون بتقديم طلبات الاستئناف في مسائل القانون الى المحكمة العليا، ثم الى محكمة الاستئناف، ضد قرارات مجلس المراجعة. ويمكن للأشخاص ان يستأنفوا اذا كانوا قد التمسوا المراجعة أو اذا كانوا المالك أو المعد أو الناشر أو الموزع المعتمد للمطبوعات محل البحث.

٨ - خاتمة

يقول الليبراليون أن مشروع قانون الافلام وشرائط الفيديو والمطبوعات ينطوي على مغالاة ويخل بحقوق الانسان. في حين يقول الاخلاقيون وانصار الحركات النسائية المناهضة للاباحية أنه ليس كافيا.

ويمثل مشروع القانون تحولا هاما في سياسة الرقابة. فقد اعيد تحديد مبدأ الضرر واعتباره حجر الزاوية في هذه السياسة. وتم التخلي عن مفهوم "الأمر الفاضح". والخط المتخذ بشأن الاباحية المفرطة يتميز بالشدة، والنهج المتبع ازاء ما يعرف بالاباحية الهادئة سوف يشمل النظر فيما اذا كانت المادة تنطوي على حطة أو تحقير. وتتيح الاحكام المتعلقة بالعرض الفرصة لاجراء تغيير ملموس في مشاهدة الصور الاباحية ومشاهد العنف.

وفي حين لا يزيل مشروع القانون كل صورة اباحية أو مشهد من مشاهد العنف من دور السينما أو متاجر شرائط الفيديو، فانه يوجه رسالة اوضح واكثر اتساقا للرقباء وللصناعة والجمهور العام بشأن الأمور التي لم تعد مقبولة في نيوزيلندا.

(تم تعديله في ١٨/١٠/١٩٩٣)

التذييل جيم

المرأة والسياسة في نيوزيلندا

ورقة من اعداد وزارة شؤون
المرأة في نيوزيلندا
للاجتماع الرابع للوزراء المسؤولين
عن شؤون المرأة المقرر عقده
في نيقوسيا، قبرص
٥ - ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣

المحتويات

مقدمة

السياسة الرسمية

١- مستوى الدولة

١-١ رئيس الدولة
١-٢ النظام السياسي
١-٣ تمثيل المرأة في البرلمان
١-٤ التشكيلات الحزبية لمساندة المرشحات
١-٥ اسباب انخفاض مستوى مشاركة المرأة

٢- مستوى الحكومات المحلية

٣- استراتيجيات لزيادة اعداد النساء في مناصب اتخاذ القرار على صعيد الدولة ومستوى الحكومات المحلية

٣-١ دائرة التسميات
٣-٢ مبادرات الخدمة العامة

السياسة غير الرسمية

٤- المنظمات غير الحكومية

٤-١ المجلس الوطني للمرأة
٤-٢ جماعة الضغط الانتخابي النسائية
٤-٣ رابطة رعاية المرأة الماورية

العيد المئوي لتقرير حق الانتخاب للمرأة

٥- الاحتفال بالعيد المئوي لتقرير حق الانتخاب للمرأة

مقترحات دولية للعمل

٦- كيف تعمل نيوزيلندا

تذييل: المرأة والسياسة

المرأة والسياسة في نيوزيلندا

" .... على المسرح معا (مع الرجال) كنت دائما الشخص الوحيد الذي يوجه اليه سؤال عمن يرعى اولادي، وكنت اجيب بأنه طالما يوجه لي هذا السؤال وليس الى زملائي من الرجال، فسوف تظل المرأة مبعدة عن السياسة."

جيني شيبلي، وزيرة شؤون المرأة

مقدمة

اعدت هذه الورقة استجابة لطلب مقدم من امانة الكومنولث لاعداد ورقة قطرية عن المرأة والسياسة في نيوزيلندا لتوزيعها على المشتركين في الاجتماع الرابع للوزراء المسؤولين عن شؤون المرأة. وجاء في رسالة امانة الكومنولث:

"هذه (الورقة) ستتيح لبلدان الكومنولث الأخرى فرصة لتفهم العمليات التي تستخدمونها لتحقيق مستوى المشاركة السياسية للمرأة (لديكم). ونأمل في أن تؤدي الورقة ايضا الى وقوفها على القيود التي واجهتكم والاستراتيجيات التي استخدمتموها للتغلب عليها."

وتوضح المعلومات التالية العمليات التي تتيح للمرأة في نيوزيلندا المشاركة في الساحة السياسية: رسميا على مستوى الدولة ومستوى الحكومات المحلية؛ وبشكل غير رسمي من خلال المنظمات غير الحكومية.

وانه لتوقيت مناسب لنيوزيلندا أن تقدم ورقة عن المرأة والسياسة في عام ١٩٩٣، وهو العام الذي يوافق العيد المئوي لتقرير حق الانتخاب للمرأة والذي تحتفل فيه المرأة بمرور ١٠٠ عام على حصولها على حق الانتخاب.

السياسة الرسمية

١ - مستوى الدولة

١-١ رئيس الدولة

رئيس الدولة بالنسبة لنيوزيلندا هي الملكة اليزابيت الثانية. وممثلها في نيوزيلندا هي الحاكم العام السيدة كاترين تيزارد التي عينت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تعيين سيدة لمنصب الحاكم العام في تاريخ نيوزيلندا.

١-٢ النظام السياسي

يعمل النظام السياسي لنيوزيلندا في اطار بسيط من التعددية، بدوائر انتخابية لعضو واحد. غير أن النظام الانتخابي كان موضع مناقشة عامة لبضع سنوات، وفي عام ١٩٩٢ أجري استفتاء للتأكد من الاهتمام بنظم التمثيل النسبي.

ويتألف برلمان نيوزيلندا من مجلس واحد فقط - هو مجلس النواب. ويعمل البرلمان وفق نظام الحزبين بصفة رئيسية، على الرغم من وجود اعضاء من احزاب ثالثة واعضاء مستقلين انتخبوا لعضوية المجلس.

١ - ٣ تمثيل المرأة في البرلمان

حصلت المرأة النيوزيلندية على حق الانتخاب في عام ١٨٩٣. غير ان حق التقدم للانتخاب لم يتم الحصول عليه حتى عام ١٩١٩. وكانت أول امرأة عضو في البرلمان هي اليزابيت ريد ماكومبز التي انتخبت في ١٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٣٣.

ويوجد في البرلمان ٩٧ عضوا منهم ١٥ امرأة، ولا توجد مقاعد مخصصة للمرأة.

ومن بين اعضاء الوزارة العشرين، توجد حاليا سيدتان في منصب الوزير في الحكومة: وزيرة المالية السيدة روث ريتشاردسون وهي اول وزير للمالية في نيوزيلندا، والسيدة جيني شيبلي المسؤولة عن وزارتي الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة. والسيدة كاترين اوريغان (وزيرة خارج مجلس الوزراء) وزيرة لشؤون المستهلكين ومساعدة وزيرة الصحة ومساعدة وزيرة شؤون المرأة. وفي عام ١٩٩٠، اصبحت السيدة هيلين كلارك اول نائبة لرئيس الوزراء في نيوزيلندا.

وقد شغلت سيدات الحقائب الوزارية الرئيسية التالية: المالية والصحة والرعاية الاجتماعية والشرطة. وتم شغل هذه المناصب خلال فترات اعادة تشكيل قطاعات الاقتصاد والقطاع العام.

ويشمل النظام الانتخابي في نيوزيلندا ممثلي الدوائر الانتخابية العامة والدوائر الانتخابية الماورية الأربع. وقد تولى خدمة اكبر دائرة انتخابية ماورية من الناحية الجغرافية سيدة عضو في البرلمان طوال السنوات العشرين الماضية، وهي وهيتو تيراكاتيني-سوليفان التي تولت من قبل وزارة السياحة.

وتشغل السيدات ايضا المناصب العليا التالية في ادارة شؤون البرلمان:

- الامينة ونائبة الامينية لدى الوزارة
- نائبة امينة مجلس النواب
- الأمينة المساعدة (لجان الاختيار)
- نائبة المدير العام، لجنة الخدمات البرلمانية

انظر أيضا التذييل الذي يعرض للأحداث الهامة بشأن المرأة والسياسة.

٤-١ التشكيلات الحزبية لمساندة المرشحات

يوجد في نيوزيلندا ثلاثة احزاب رئيسية - الحزب الوطني وحزب العمل وحزب التحالف. وقد قدمت الاحزاب التقارير التالية عن الاستراتيجيات التي وضعتها لزيادة الفرص امام المرأة للاشتراك في العملية السياسية:

<u>الحزب الوطني النيوزيلندي</u>

"تشكل الحزب الوطني النيوزيلندي وعقد مؤتمره الأول في آيار/ مايو ١٩٣٦، وكانت السيدة جيه اشتون من ولينغتون، وهي محركة رئيسية لانشاء الحزب، هي التي اقترحت اسم الحزب.

وابتداء من عام ١٩٣٦ وما بعده كانت القاعدة أن تقوم كل هيئة انتخابية بايفاد ممثلة الى اجتماعات الشعب وان تقوم كل شعبة بتسمية ممثلة الى المكتب التنفيذي للحزب الوطني. ولم تعد هذه القاعدة مطبقة واصبحت المرأة تحقق تمثيلها من خلال الانتخاب.

واول سيدة عضو في البرلمان عن الحزب الوطني كانت ماري غريج التي انتخبت في عام ١٩٤٢. وكانت السيدة هيلدا روس التي تم انتخابها في عام ١٩٤٦ هي أول وزيرة في الوزارة. وفي عام ١٩٨٢ انتخب الحزب الوطني سو وود لتكون أول سيدة تتولى منصب رئيس الحزب.

ويتولى المكتب التنفيذي للحزب الوطني ادارة الشؤون العامة للحزب. وتشغل النساء خمسة من المناصب التسعة والعشرين في المكتب التنفيذي للحزب الوطني. ومن بين هؤلاء السيدات الخمس ثلاث من نواب رئيس الحزب السبعة واثنتان من ممثلي الشعب المنتخبين. ويجري انتخاب جميع اعضاء المكتب التنفيذي، بما في ذلك الممثلون البرلمانيون، عن طريق الانتخابات المفتوحة.

ومنصب نائبة رئيس الحزب هو المنصب الوحيد المخصص للمرأة دون غيرها ويتم انتخابها في المؤتمر السنوي للحزب. ويمكن للمرأة أن ترشح نفسها لجميع المناصب المنتخبة على مستوى الشعبة ومستوى الهيئة الانتخابية.

ولا يوجد نظام للحصص للمرشحين البرلمانيين في الحزب الوطني. ويتقدم جميع المرشحين المحتملين للاختيار، الذي يتم على مستوى الهيئة الانتخابية. وتتولى لجنة الاختيار عملية اختيار المرشحين البرلمانيين، وتضم لجنة الاختيار مندوبا له حق التصويت لكل ١٥ عضوا ماليا. ولا يمارس اي تأثير في عملية الاختيار من جانب المكتب التنفيذي الوطني أو التشكيل الشعبي.

ويتيح الطابع الديمقراطي للحزب فرصة الانتخاب امام النساء لأي منصب والاشتراك في عملية اتخاذ القرارات بشأن عدد مرات اجتماع الهيئة الانتخابية وطريقة عملها. وقد اتيحت في الماضي من وقت لآخر مرافق لرعاية الطفل لمن يحتاجونها، ولكن يوجد في معظم الهيئات الانتخابية وحدة للمعلومات حيث تقدم المساعدة لرعاية الاعضاء المعالين في الأسرة.

وتتألف لجان المرأة على مستوى الشعب من مندوبتين من كل هيئة انتخابية. وتقدم هذه اللجان منظورا لاشتراك المرأة في رسم السياسة. كما تشجع المرأة وتساعدها على التقدم لشغل المناصب داخل الحزب والترشيح للانتخابات.

وتوجد اقسام للمرأة في بعض الهيئات الانتخابية. ولا تقضي اللوائح بأن يكون لكل هيئة انتخابية قسم للمرأة. ودورها بصفة عامة هو جمع الأموال الى جانب الدور الاجتماعي. وفي بعض الهيئات الانتخابية حيث تتألف عضوية قسم المرأة من الشابات، تحتل مناقشة السياسة العامة مكانة متقدمة في جدول الاعمال.

ويمكن لأي شخص يزيد عمره على ١٢ سنة أن يصبح عضوا في الحزب بوصفه من شبيبة الحزب الوطني ويخضع للوائح الحزب. وقد شغلت الشابات مناصب على جميع المستويات في تشكيل الشبيبة للحزب الوطني."

حزب العمل النيوزيلندي

"يوجد حاليا فرع للمرأة في نحو اربعين هيئة انتخابية. ويحق لجميع الفروع ايفاد مندوبين الى لجانها الانتخابية المحلية ومجالسها الاقليمية ومؤتمراتها الاقليمية والسنوية. وتفضل المرأة في الغالب الفروع النسائية لأنها تتناول قضايا تهم المرأة من منظورها. وتجد المرأة أن بوسعها التحدث دون مقاطعة وأن تتعلم مهارات الاجتماع الأساسية والثقة في جو ودي غير رسمي.

وكما تقول عضوة في فرع المرأة: "نحن لا نريد أن نكون جماعة لاعداد الشاي أو لدعم الرجل في جمع الأموال - وان كنا لا نرفض القيام بمثل هذه الأنشطة في الأوقات المناسبة، بل نريد أن يكون لنا صوت على الصعيد السياسي المحلي وأن نتمكن من الاسهام بدور في الحزب على الصعيدين الاقليمي والوطني."

وبمقتضى الدستور يطلب من كل هيئة انتخابية أن يكون لديها ضابطة اتصال يتم تعيينها في لجنة الانتخاب بالحزب. وتضطلع ضابطة الاتصال بمسؤولية محددة هي تشجيع النشاط السياسي فيما بين العضوات، والاتصال بجماعات المجتمع المحلي من ذوي النشاط في الهيئة الانتخابية، والاتصال بالنساء الاخريات في الحزب.

ولدى معظم المناطق مجالس اقليمية تتألف من مندوبين تقوم بتعيينهم لجنة الانتخاب بحزب العمل في منطقتها. ولدى معظم المجالس الاقليمية لجان فرعية للمرأة تتولى تنسيق الأنشطة الاقليمية للمرأة. وتقوم بتنظيم حلقات دراسية عن السياسة العامة وورش عمل لتعليم المهارات للمرأة وتساعد النساء العاملات في المنطقة من بين عضوات الحزب.

وتقوم نائبة رئيس الحزب باحالة قضايا المرأة واهتماماتها الى الاجتماعات ربع السنوية للمجلس النيوزيلندي للحزب. وهي عضو له حق التصويت في كل من المجلس النيوزيلندي والمجلس النسائي ويتم انتخابها بواسطة جميع المندوبين في المؤتمر السنوي للحزب.

ومنصب منسقة شؤون المرأة هو منصب موظفة بالحزب بدوام كامل ومدفوع الأجر وتتولى مسؤولية شؤون المرأة وسياستها. وحزب العمل هو الحزب الوحيد الذي لديه منسقة لشؤون المرأة مدفوعة الأجر، وتتولى هذا المنصب لأكثر من عشر سنوات.

ويوم المرأة هو اجتماع سنوي مفتوح امام جميع عضوات الحزب. والمعيار الوحيد للاشتراك هو أن تكون امرأة وعضوة بالحزب (على الرغم من أن الرجال يحضرون في الغالب كمراقبين). ويوم المرأة هو عادة

اليوم السابق للمؤتمر السنوي وهو الاجتماع العام السنوي لمجلس المرأة. وتقوم النساء الحاضرات في ذلك اليوم بانتخاب عضوات مجلس المرأة للسنة التالية.

ومجلس المرأة بحزب العمل هو مجموعة قطاعية داخل الحزب ويتولى تنسيق وتشجيع الأنشطة فيما بين نساء الحزب. ويضم مجلس المرأة اعضاء مصوتين وغير مصوتين. والاعضاء المصوتون هم نائبة الرئيس والسيدات الأربع المنتخبات في يوم المرأة، وممثلتان للماوريات وممثلة واحدة لجزيرة الباسيفيك. ويتم انتخاب ممثلات الماوريات وجزيرة الباسيفيك في مجلس قطاع الماوريات وجزيرة الباسيفيك. وعضوات المجلس بحكم مناصبهن (ولهن حق الكلام دون حق التصويت) يشملن جميع النساء المنتخبات للمجلس النيوزيلندي، وجميع النساء المنتخبات عضوات في البرلمان (الهيئة البرلمانية للمرأة)، ومنسقة شؤون المرأة.

ومجلس المرأة مسؤول عن إنماء السياسة المتعلقة بالمرأة ويتناول قضايا المرأة واهتماماتها على صعيد السياسة العامة. ويجتمع مجلس المرأة مرة كل ثلاثة اشهر. كما يصدر رسالة اخبارية لابقاء نساء حزب العمل على اضطلاع بالأنشطة والسياسة العامة والمناقشات.

والهيئة البرلمانية للمرأة هي مجموعة من النساء المنتخبات لعضوية البرلمان وتجتمع بانتظام عندما يكون البرلمان في دورة انعقاد. وهي تعمل من اجل قضايا المرأة واهتماماتها في اطار برلماني وتقوم في اغلب الاحيان بتوجيه الدعوة الى الجماعات النسائية لتعريفهن بالقضايا الرئيسية موضع الاهتمام. ولمنسقة شؤون المرأة وعضوات مجلس ولينفتون للمرأة حضور هذه الاجتماعات واضافة بنود الى جدول الأعمال.

ويعقد مجلس المرأة مؤتمرا للسياسة العامة بشأن المرأة مرة كل ثلاث سنوات. والمؤتمر مفتوح أمام جميع نساء حزب العمل ويتولى رسم السياسة العامة للمرأة لعرضها على مجلس السياسة العامة. وعادة ما يجتمع في نهاية الأسبوع. ويمكن أيضا رسم السياسة العامة عن طريق الفروع من خلال تشكيلات الحزب."

<u>حزب التحالف</u>

يتشكل التحالف من خمسة احزاب منفصلة. ومن هذه الاحزاب حزبان هما حزب الخضر وحزب العمل الجديد يعملان من اجل تحقيق التوازن بين الجنسين.

وتتولى المرأة منصبي نائبي رئيس التحالف. وتوجد مجموعة فرعية وطنية تعنى بالسياسة العامة للمرأة ولديها ممثلون من كل من الاحزاب الخمسة.

ولدى التحالف سياسة عامة شاملة بشأن المرأة من أجل تعزيز العمل الايجابي وتحقيق المساواة في الأجر وتكافؤ الفرص امام المرأة. ومن شأن هذه التدابير أن تكفل للمرأة امكانية الترشيح للانتخابات والاشتراك في النواحي الأخرى للحياة العامة. وللمرأة تمثيل في جميع لجان السياسة العامة بالتحالف.

وهناك سبعة نساء من مجموع اعضاء المجلس الوطني للتحالف وعددهم ٢٦. واربعة من المتحدثين الاثني عشر باسم الحزب على الصعيد الوطني من النساء. واربعة من مساعدي المتحدثين السبعة من النساء."

١-٥ اسباب انخفاض مستوى مشاركة المرأة

للمرأة الحق في الترشيح على قدم المساواة مع الرجل. غير أن عدد النساء اللاتي يسعين بالفعل لاختيارهن للترشيح للبرلمان يقل كثيرا عن عدد الرجال. وتشمل الأسباب التي تم تحديدها ما يلي:

- بعض عمليات اختيار المرشحات؛
- عدم الاعتراف بمهارات المرأة وخبراتها كشخص "مناسبا" لمستقبل سياسي؛
- الضغوط التي تمر بها المرأة التي تجمع بين مسؤوليات الأسرة ومطالب العمل السياسي؛
- عدم تقدير المرأة لقدراتها الخاصة.

السيدة كاترين اوريغان (حزب وطني) وزيرة شؤون المستهلكين، والوزيرة المساعدة للصحة والوزيرة المساعد لشؤون المرأة (خارج الوزارة): لدى الارتقاء من سلم نظام الحكم المحلي، "هناك اتجاه بين الرجال لمساعدة احدهم الآخر في الترقي لشغل المناصب، في حين يتم اغفال المرأة وتجاهلها".

السيدة هيلين كلارك (حزب العمل، نائبة زعيم المعارضة (وزيرة الصحة السابعة):
"ان العقبة الرئيسية امام المرأة لتصبح عضوا في البرلمان هي في عدم كونك واحدا من الصبية؛ وعدم كونك ضمن الشبكات التي يديرونها؛ وعدم تجولك في الحي ذاته كما يفعلون... ان المناقشات حول البرلمان تجري بالكامل بصيغة (هو)". ولاحظت السيدة كلارك ايضا أن على المرأة أن تواجه عندما تعمل في البرلمان مجموعة كاملة من الحواجز لا يضطر الرجل عادة الى مصارعتها، بما في ذلك التعرض للهجوم بشأن الصوت والشعر والملابس.

السيدة روث ريتشاردسون (حزب وطني)، وزيرة المالية:
"ان الاختيار والانتخاب في البداية هو اصعب مرحلة سياسية - البراعة في استعداداتك وتنظيم حملة مكثفة - هما عنصران جوهريان للنجاح".

السيدة فران وايلد عمدة ولينغتون ووزيرة العمل السابقة:
المشاكل التي نواجهها هي: توجيه الانتقاد اليك لاهمالك الأسرة لحساب العمل أو اهمالك العمل لحساب الأسرة، ومواجهة محاولات بسط الحماية عليك، واضطرارك الى ان تثبتي باستمرار ان لديك القدرة التي لزملائك من الرجال".

السيدة مرغريت شيلدز، وزيرة شؤون المرأة السابقة (المديرة الحالية للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة)، ذكرت - في معرض تعليقها على النظام السياسي ذاته - ما تواجهه المرأة من صعوبات لدى دخول الساحة السياسية في نظامنا الحالي:
"ان الاستراتيجيات (الخاصة بالاحزاب) في بلدان مثل نيوزيلندا حيث ينتخب عضو واحد عن الدائرة الانتخابية، ينبغي أن ترسم لكي تكفل للمرأة أن تختار لمقاعد يكتب لك الفوز بها، وأن تلقى تأييدا من الحزب. وفي هذا النوع من النظم تعتمد المرأة بدرجة اكبر على تأييد الحزب". وتعتقد السيدة شيلدز أن تمثيل المرأة في نظام القوائم النسبية يكون اعلى في الاغلب لأن "الاحزاب تخاطر بأن تظهر بالكامل بمظهر المتعصب للجنس اذا لم يكن لديها نسبة كافية من النساء في قوائمها".

٢- مستوى الحكومات المحلية

حققت المرأة مكاسب هامة على صعيد الحكومات المحلية، وتشمل هذه ٣٥ في المائة من عضوية مجالس المدن في عام ١٩٨٩، و ٢٤ في المائة من عضوية مجالس المقاطعات. و ١٢,٥ في المائة من عمد نيوزيلندا من النساء، كما قامت اكبر ثلاث مدن في نيوزيلندا (اوكلاند، وهاملتون، وكرستشيرش) بانتخاب نساء لمنصب العمدة في عام ١٩٨٩. وفي انتخابات الهيئات المحلية لعام ١٩٩٢ انتخبت امرأة لمنصب عمدة العاصمة ولينغتون.

٣- استراتيجيات لزيادة اعداد النساء في مناصب اتخاذ القرار على صعيد الدولة ومستوى الحكومات المحلية

٣-١ دائرة التسميات

تمثل دائرة التسميات التي قامت وزارة شؤون المرأة بتوفيرها لوزيرة شؤون المرأة والوزراء الآخرين والمنظمات الحكومية، استراتيجية لزيادة فرص المرأة للمشاركة في عمليات اتخاذ القرار. وتقوم الدائرة بتحديد المرشحات من ذوات الكفاءة والمهارة المناسبة لمناصب في المجالس واللجان الرسمية. ولدى الوزارة

قاعدة بيانات مجهزة بالحاسب الالكتروني للسير الشخصية لنحو ١٨٠٠ سيدة من انحاء نيوزيلندا. وكانت دائرة التسميات تعرف في السابق باسم ملف تعيينات المرأة وتباشر عملها منذ عام ١٩٧٩.

٢-٣ مبادرات الخدمة العامة

من المعتقد أن الالتزام بالمساواة في فرص العمل بالنسبة للمرأة سوف يمكن عددا اكبر من النساء من العمل في مناصب اتخاذ القرار، مما يمهد الطريق امام مزيد من النساء لدخول الساحة السياسية الرسمية. ويتطلب قانون القطاع العام من الرؤساء التنفيذيين للادارات الحكومية وضع ونشر برنامج سنوي للمساواة في فرص العمل من اجل موظفيها على مستوى الادارات لضمان التقيد بهذا البرنامج واعداد تقرير عن التقدم المحرز.

وقد حدثت زيادة مطردة في عدد النساء العاملات في الخدمة المدنية: ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٣ مقابل ٢٨ في المائة في اوائل الستينات و ٣٥ في المائة في اوائل الثمانينات. غير أن عدد النساء صغير بشكل غير متناسب (٢٠,٧ في المائة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ مقابل ١٤ في المائة في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٠) من مجموع العاملين في دائرة كبار الموظفين التنفيذيين (مجموعة كبار الموظفين التنفيذيين الذين يتولون اعمال الادارة في الادارات العليا للقطاع العام). وعلى مستوى كبار التنفيذيين (رئيس ادارة حكومية) يوجد خمس نساء مقابل ٣٦ من الرجال.

<u>السياسة غير الرسمية</u>

٤ - <u>المنظمات غير الحكومية</u>

تتولى المنظمات غير الحكومية أيضا مهام التثقيف المدني واتخاذ الاجراءات التي من شأنها زيادة وعي المرأة بالحياة السياسية. وهناك ثلاثة امثلة على ذلك:

٤-١ المجلس الوطني للمرأة

هو الجهاز التنسيقي لعدد ٤٩ جمعية منتسبة - وهذه تشمل معظم الجماعات النسائية الرئيسية، مثل جماعات الخدمة والكنيسة والجماعات التعليمية. ويهدف المجلس الوطني للمرأة الى النهوض بالحالة الاجتماعية والقانونية والاقتصادية للمرأة بغض النظر عن العنصر والعقيدة والطبقة والعمل.

ولدى المجلس لجنة مراقبة برلمانية تقدم معلومات الى المنظمات الأعضاء في نيوزيلندا عن مشاريع القوانين

الجديدة المعروضة على البرلمان. تدون المعلومات كتابة وتقدم الى لجان الاختيار.

٤-٢ جماعة الضغط الانتخابي النسائية

تهدف هذه الجماعة الى تحقيق المساواة للمرأة بأن تبين لها كيف تستخدم النظام السياسي. وعلى سبيل المثال، تدير هذه الجماعة برنامجا للمرأة في مجال التدريب على المهارات قبل الانتخابات المحلية وانتخابات الحكومة المركزية.

٤-٣ رابطة رعاية المرأة الماورية

تتمثل الاهداف العامة لهذه الجماعة في تعزيز التفاعل والتفاهم بين الماوريات وغير الماوريات، وتشجيع المحافظة على الثقافة الماورية وممارستها، وتحسين رعاية الماوريات. وعملت الرابطة، على مدى السنين، على الضغط على الحكومة من أجل النهوض بالمرأة الماورية في عدد من المجالات، بما في ذلك الاسكان والتعليم والعمالة.

<u>العيد المئوي لتقرير حق الانتخاب للمرأة</u>

٥ - الاحتفال بالعيد المئوي لتقرير حق الانتخاب للمرأة كما جاء في مقدمة هذه الورقة.

يوافق عام ١٩٩٣ العيد المئوي لتقرير حق الانتخاب للمرأة والذي تحتفل فيه المرأة النيوزيلندية بمرور ١٠٠ عام على نيل الحق في التصويت. وقد تقدمت نيوزيلندا على العالم عندما نالت المرأة حقها في التصويت، واصبحت أول دولة ذاتية الحكم تمنح حق الاقتراع العام.

وفي عام ١٩٩١، انشأت الحكومة صندوقا استئمانيا (وهاكاتو واهيني) للعيد المئوي لحق الاقتراع العام، وذلك للاحتفال بالعيد المئوي والاعلان عن المساهمات الايجابية التي قدمتها المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، والارتقاء بحالة المرأة والنهوض بها.

وتسهم الادارات الحكومية ايضا في الاحتفال الناجح بهذا الحدث الذي يمثل نقطة بارزة في تاريخ نيوزيلندا وذلك باستحداث مجموعة واسعة من المشاريع التي تعكس حالة المرأة في الماضي والحاضر والمستقبل في هذا البلد.

وقد نشر مؤخرا كتاب عن "المرأة والبرلمان ١٨٩٣: ١٩٩٣ - ١٠٠ عام من التغيير المؤسسي، ومن المقرر ان يصدر قريبا كتاب عن عضوات البرلمان النيوزيلنديات.

وتم تمويل اصدار عدد من المطبوعات الأخرى عن طريق الصندوق الاستئماني للعيد المئوي لتقرير حق الانتخاب للمرأة، بما في ذلك كتب عن المرأة والسياسة.

مقترحات دولية للعمل

٦ - كيف تعمل نيوزيلندا

تم في نيوزيلندا استخدام معظم مقترحات العمل الاثنى والعشرين والوارد بيانها في الورقة الاخيرة لامانة الكومنولث، "عملية اتخاذ القرار: المرأة والسياسة"، بما في ذلك:

- نشر كتب عن حالة المرأة النيوزيلندية مثل: "المرأة في نيوزيلندا"، وهو منشور مشترك بين ادارة الاحصاء ووزارة شؤون المرأة (١٩٩٠)، و "حالة المرأة النيوزيلندية ١٩٩٢": التقرير الدوري الثاني عن اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة"، نشرته وزارة شؤون المرأة (١٩٩٢)؛

- جمع ونشر احصاءات مفصلة عن الجنسين لرصد الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة؛

- تشجيع الاعلانات التليفزيونية التي تعمل على ترويج صورة مناسبة عن المرأة؛

- كما ذكر في البند ٣-١، بدأ مصرف للبيانات عن النساء ذوات الكفاءة واللاتي يوصى بتعيينهن في المناصب الرسمية، يباشر اعماله منذ عام ١٩٧٩.

"في السياسة يتخذ الناس موقفا من النساء اصعب من موقفهم من الرجال. وذلك يتيح فرصة وينطوي على تكلفة. وتتمثل الفرصة في أن عددنا أقل ومن ثم نظهر للعيان بدرجة اوضح. وتتمثل التكلفة في انه يمكن أن تتعرض للنقد بدرجة مغالى فيها وان تطرح جانبا بسرعة. وقد تساعدك مهاراتك وسرعة حركتك في التعويض عن نقص الخبرة، ولكن لا يمكنك شراء الخبراء بل عليك أن تكتسبها.

السيدة جيني شيبلي، وزير شؤون المرأة

تذييل

المرأة والسياسة

قبل عام ١٨٧٥ - اصبح بوسع المرأة ان تدلي بصوتها لانتخاب مشرعين في بعض الاقاليم (نلسون واوتاغو على الأقل) على قدم المساواة مع الرجل.

وتضمن التشريع أيضا أن ا لمرأة التي تدفع الضرائب تتمتع بالحقوق السياسة ذاتها التي يتمتع بها الرجل في بعض المدن والاحياء. وعلى الرغم من أن الحقوق كانت ضمنية، فلم تكن مقررة بوضوح وخضع القانون لتفسيرات مختلفة.

١٩٧٥ - منحت المرأة الدافعة للضرائب بموجب الغاء التنظيمات الادارية الاقليمية وقيام تنظيمات الحكم المحلي الجديدة الحقوق الانتخابية ذاتها الممنوحة للرجل.

١٨٧٧ - اتاح قانون التعليم للمرأة أن تتقدم للترشيخ وأن تدلي بصوتها في انتخابات مجالس التعليم.

١٨٧٨ - قدم مشروع "ستاوت" الانتخابي ويتضمن عناصر لتقرير حق الانتخاب للمرأة، ولكنها رفضت قبل ان يعتمد كقانون.

١٨٧٨ - تشكيل اللجنة الملكية بشأن اداء قانون تشغيل الاناث.

١٨٨١ - منحت المرأة الحق في أن تكون ناخبة أو ممثلة في لجان التراخيص.

١٨٨٥ - منحت المرأة الحق في أن تكون ناخبة أو ممثلة في مجالس المستشفيات وجمعيات المساعدات الخيرية.

١٨٩٠ - تشكيل اللجنة الملكية بشأن العلاقات بين اصحاب العمل في انواع معينة من العمل والأشخاص العاملين.

١٨٩٣ - منحت المرأة فوق سن الحادية والعشرين حق التصويت فلي الانتخابات البرلمانية. وتم تسجيل قرابة ٨٥ في المائة من النساء لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٩٣؛ وكانت هذه اول انتخابات منحت

فيها المرأة حق التصويت من الناحية القانوني.

وادلى ٧٠ في المائة من مجموع النساء الراشدات باصواتهن. واصبحت اليزابيت بيتس (١٨٤٠ - ١٩١٤) أول عمدة لمدينة اونيهونغا في عام ١٨٩٣، وهي اول امرأة تنتخب لمجلس بلدي في الامبراطورية البريطانية.

اليزابيت بيتس،أول امرأة
في الدومينيون تنتخب عمدة
لمدينة اونيهونغا، ١٨٩٣.

١٩١٣ - تم انتخاب ايلين ميلفيل (١٨٨٢ - ١٩٤٦) لمجلس مدينة اوكلاند - وهي اول امرأة نيوزيلندية تنتخب عضوا لمجلس مدينة. وبلغت مدة خدمتها ٣٣ عاما.

١٩١٩ - منحت المرأة حق الترشيح لانتخابات مجلس النواب (وتقدمت ثلاث سيدات للترشيح في الانتخابات العامة في ذلك العام.

١٩٢٥ - تشكل في اوكلاند فرع للمرأة بحزب العمل. وقد تطور الفرع من الرابطة الدولية والسياسة للمرأة التي تطوت بدورها من رابطة حق الانتخاب.

١٩٣٣ - انتخبت اليزابيت ماكومبس (١٨٧٣ - ١٩٣٥) اول امرأة في نيوزيلندا لعضوية البرلمان في الانتخابات

الفرعية في ليتيلتون. وقد خلفت زوجها كعضو في البرلمان وحولت اغلبية الضئيلة بمقدار ٣٢ صوتا الى اغلبية كاسحة بمقدار ٢٦٦٩ صوتا. وبصفتها عضوا في حزب العمل، قامت بتمثيل دائرة ليتيلتون في الفترة من ١٩٣٣ الى ١٩٣٥.

ايلين ميلفيل، من اوائل النساء اللاتي تقدمن للترشيح في الانتخابات البرلمانية عام ١٩١٩ وشغلت منصب عضو مجلس مدينة اوكلاند لأطول فترة في تاريخ المجلس. وفي عام ١٩٠٦، اصبحت ميلفيل ثانية امرأة في نيوزيلندا تقبل في هيئة المحاماة، وفي عام ١٩٠٩ اصبحت اول امرأة في نيوزيلندا(وربما في الامبراطورية) تمارس المحاماة بمفردها. وكانت ميلفين ايضا رئيسة المجلس الوطني للنساء بالدومينيون فيما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢٢.

١٩٣٨ - اصبحت كاترين ستيوارت أول امرأة تنتخب في انتخابات عامة عندما فازت بمقعد لحزب ولينغتون.

١٩٤١ - منحت المرأة حق التعيين في المجلس التشريعي.

١٩٤٢ - اصبحت ماري غريج أول امرأة عضو في البرلمان عن الحزب الوطني في الانتخابات الفرعية لمقعد وسط كانتربيري. وكان زوجها يشغل المقعد سابقا ولكنه قتل في الحرب العالمية الثانية.

١٩٤٦ - اصبحت ماري اندرسون وماري دريفر أول امرأتين يتم تعيينهما للمجلس التشريعي. وقد عينت ثلاث نساء اخريات في عام ١٩٥٠ قبل الغاء المجلس في اول كانون الثاني/يناير ١٩٥١.

١٩٤٧ - اصبحت مابيل هوارد أول وزيرة في الحكومة في نيوزيلندا، وزيرة للصحة ورعاية الطفل (١٩٤٧ ١٩٤٩) ووزيرة للضمان الاجتماعي والوزيرة المكلفة برعاية النساء والاطفال (١٩٥٧ - ١٩٦٩).

١٩٤٩ - انتخبت اريكا راتانا في المجمع الانتخابي الماوري واصبحت أول امرأة تشغل مقعدا ماوريا.

اصبحت هيلدا روس أول امرأة عضو في الوزارة عن الحزب الوطني.

١٩٧٠ - وهيتو تيراكاتين سوليفان كانت اول امرأة تضع طفلا اثناء عضويتها في البرلمان.

١٩٧٢ - وهيتو تيراكاتين سوليفان كانت اول امرأة ماورية تعين وزيرة في الوزارة (٧٢ - ١٩٧٤ وزيرة مساعدة للرعاية الاجتماعية، ٧٢ - ١٩٧٥ وزيرة للسياحة، ٧٤ - ١٩٧٥ وزيرة للبيئة).

١٩٧٥ - اصبحت مارلين وارينغ اصغر امرأة في نيوزيلندا عضوا في البرلمان. وقامت في سن الثالثة والعشرين بتمثيل الحزب الوطني في رغلان (٧٥ - ١٩٧٨) ووايبى (٧٨ - ١٩٨٤).

١٩٧٧ - انشاء اللجنة الملكية لمنع الحمل والتعقيم والاجهاض.

١٩٧٩ - انشىء ملف لتعيينات المرأة لتشجيع تعيين النساء في المجالس والهيئات الرسمية. وفي عام ١٩٩٢ اعيد تسمية الملف ليصبح دائرة التسميات.

١٩٨٢ - انتخبت سو وود رئيسة للحزب الوطني في نيوزيلندا، وهي اول امرأة تشغل هذا المنصب في نيوزيلندا.

١٩٨٤ - تم انتخاب ١٢ سيدة لعضوية البرلمان. وتم تعيين اثنتين منهن اعضاء في الوزارة.

وكانت فران وايلد عضو البرلمان عن حزب العمل اول سيدة تشغل منصب امينة التنظيم.

وقد عينت آن هيركوز اول وزيرة في نيوزيلندا لشؤون المرأة.

واصبحت ماري اوريفان أول سيدة يتم تعيينها على رأس وزارة حكومية هي وزارة شؤون المرأة.

واصبحت مرغريت ويلسون أول سيدة تنتخب رئيسة لحزب العمل.

وتم انتخاب جاني بيرس نائبة لزعيم حزب نيوزيلندا.

١٩٨٦ - اصبحت كارول رانكين اول سيدة تتولى منصب مأمور التنفيذ في البرلمان.

١٩٨٧ - تم انتخاب ١٤ سيدة لعضوية البرلمان، واصبح خمسة منهن فيما بعد وزراء في الوزارة.

وتم تعيين هيلين هيوز أول مفوض برلماني لشؤون البيئة.

واصبحت ماري سكروف اول سيدة يتم تعيينها في منصب امينة الوزارة

١٩٨٩ - تم تعيين هيلين كلارك نائبة لرئيس الوزراء في حكومة العمال. وهذا اعلى منصب سياسي تتولاه امرأة في نيوزيلندا.

١٩٩٠ - تم انتخاب ١٦ سيدة لعضوية البرلمان، وهو اكبر عدد حتى الآن.

واصبحت السيدة كاترين تيزارد أول سيدة في نيوزيلندا تتولى منصب الحاكم العام، وقد كانت ايضا اول سيدة تتولى منصب عمدة مدينة اوكلاند. واصبحت هيلين كلارك أول سيدة في نيوزيلندا يتم تعيينها في المجلس الملكي الخاص. واصبحت السيدة روث ريتشاردسون أول سيدة تتولى منصب

وزيرة المالية.

١٩٩٢ - تم تعيين جانيت فيتزسيمون وساندرا لي نائبتين لزعيم حزب التحالف.

سو وود، أول سيدة تتولى
منصب رئيس حزب سياسي
كبير هو الحزب الوطني.

التذييل د

المشروعات الادارات الحكومية للاحتفال بعام الانتخاب، ١٩٩٣

تم استكماله في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣

وزارة الزراعة والثروة السمكية

- مشروع كبير بشأن "مساهمة المرأة في الاقتصاد الريفي". وتتعلق المرحلة الأولى بفرص مساهمة المرأة في الاقتصاد الريفي والحواجز التي تعترض هذه المساهمة. وتتناول المرحلة الثانية العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع واشتراك المرأة في قطاع الأعمال وقطاع الانتاج الأولي.

مكتب مراجعة الحسابات

- مشروع بحثي يتناول الأسباب التي من اجلها لا تتساوى المرأة في التمثيل في مستويات الادارة المتوسطة والعليا في حين أنها تمثل ٥٠ في المائة من التعيينات في مجال مراجعة الحسابات.

وزارة التجارة (بما في ذلك شؤون المستهلكين)

- مشاريع بحثية عن "كيفية تلقي المجموعات المستهدفة للمعلومات"، (اي النساء في مجموعات المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض والماوريين وسكان جزيرة الباسيفيك)؛ "وعن" المرأة واقامة مشاريع تجارية - الحواجز والحلول "؛ و عن "مساهمات المرأة في تاريخ وزارة التجارة/وزارة التجارة والصناعة ومنظمات المرأة المساهمة".

ادارة صيانة الصحة

- دعم تنظيم مناسبات خاصة لتشجيع المرأة على الاشتراك في انشطة الترفيه الخارجية مثل تنظيم "اجتماعات قمة من اجل حق الانتخاب" يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٣.

- تعديلات لبرامج انشطة الترفيه الخارجية المالية للمرأة لزيادة فرصها في مجال صيانة الصحة.

مكتب التاج القانوني

- سلسلة من المحاضرات عن العيد المئوي لتقرير حق الانتخاب تتعلق بأعمال التاج القانونية المقرر الاضطلاع بها لصالح المرأة وشهر القانون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

وزارة الشؤون الثقافية

- تم تكليف احدى المصورات لالتقاط مجموعة الصور الفوتوغرافية للمرأة في القطاع الثقافي، والتي يمكن نشرها في كتاب و / أو دليل سياحي عن نيوزيلندا.

ادارة جمارك نيوزيلندا

- مشروع رئيسي - "مشروع الجمارك ومطبوعات الاطفال الاباحية" - يهدف الى تعزيز انشطة اعمال القانون بدرجة كبيرة بالتعاون الواسع النطاق بين الوكالات وعلى الصعيد الدولي، وهدفه النهائي هو انقاذ وحماية الاطفال ضحايا هذه الجريمة.

وزارة الدفاع

- بحث امكانية تمويل منحة دراسية سنوية للمرأة، ابتداء من عام ١٩٩٤، لكي تضطلع بدراسات استراتيجية في الجامعة الوطنية الاسترالية، كانبيرا.

وزارة التعليم

- تم توزيع شريط سمعي "اصوات انتخابية لصالح المرأة" مع كتيب مرفق على جميع المدارس (الصفوف من ٣ الى ٧) في الفترة الدراسية الأولى لعام ١٩٩٣.

- تم ارسال مجموعات من الرسائل الاخبارية الى جميع المدارس عن "اراهينا واهين ما - المرأة تتولى القيادة".

- ابراز تعليم الفتيات والنساء في برنامج عمل الوزارة في مجال السياسة العامة.

- نشر تقرير بعنوان "حالة الفتيات والنساء في مجال التعليم والتدريب في نيوزيلندا.

- وضعت لجنة تمثل كلا من الشبكات الست في الوزارة (المرأة، الاقلية الاثنية، المختلفات من حيث القدرة، الماوريات، سكان جزيرة الباسيفيك، السحاقيات، قائمة اجراءات للموظفين.

مكتب مراجعة التعليم

- مشاريع تشمل النهوض بالمنهجية المعيارية الجديدة لمراجعة الاختيارات لتمكين المراجعين من تحديد وتحليل البيانات بشأن:

  - اسباب اختيار الفتيات لموضوعات غير تقليدية؛

  - تعليم الفتيات في المراحل المبكرة من الطفولة.

وزارة البيئة

- تنظيم شهر للمرأة والبيئة (حزيران/يونيه ١٩٩٣).

- ملصق اعلاني، ومواد مدرسية داعمة، وتقويم عما تم تنظيمه من مناسبات تتعلق بالمرأة والبيئة في يوم الأرض، ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣. عقد حلقة دراسية عن المرأة والبيئة اثناء هذه الحملة ايضا.

- مناقشة بين المشاهير عن "المرأة والبيئة" اجريت في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في بيهايف، قبل يومين من الاحتفال باليوم العالمي للبيئة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

- مشروع مشترك للادارة المستمرة للأرض باشتراك مجموعة ليك كوليريدج لرعاية الأرض والمزارعين المتحدين بشعبة المرأة.

وزارة الشؤون الخارجية والتجارة

- تطوير برنامج ضيوف الحكومة وبرنامج الزوار وقيام شخصيات نسائية دولية بارزة بزيارات لنيوزيلندا، بما في ذلك ماري روبنسون رئيسة ايرلندا والسيدة روما ميتشيل من استراليا.

- ارسال معلومات عن العيد المئوي الى المكاتب الخارجية.

- تنظيم مناسبات ترويجية محدودة في الخارج.

وزارة الغابات

- مجموعة اعلامية من اربعة كتيبات عن "المرأة العاملة في الغابات".

- حلقات دراسية وعروض ومواد اعلامية لأسبوع الأشجار والغابات، ٨ - ١٤ آب/اغسطس ١٩٩٣.

الصندوق الحكومي للتقاعد

- بحث لدراسة استخدام عوامل محايدة من حيث الجنس في قانون الصندوق الحكومي للتقاعد.

وزارة الصحة

- رسم سياسة وطنية بشأن منع الحمل وتنظيم الحمل.

- دراسة استقصائية عن التسمم بفعل مواد التجميل

- بحث عن "المرأة والايدز".

- كتيب يضم السير الشخصية ل ٢٠ سيدة قمن بادوار هامة بالنسبة للصحة في نيوزيلندا.

- تقرير عن الحالة الصحية للمرأة الماورية.

- برنامج ارشادي للموظفات.

وزارة الاسكان

- انتاج نشرات تعليمية عامة عن المرأة والاسكان وتوزيعها في الأسبوع الوطني للاسكان في ايلول/سبتمبر ١٩٩٣. وتشمل النشرات خمسة مجالات هي: النزل والشقق والايجار وملكية المنزل والملكية المشتركة.

ايرادات الضرائب الداخلية

- بحث بالاشتراك مع معهد دراسات السياسة العامة عن المرأة والنظام الضريبي.

- شعار سنة الانتخاب على جميع مظاريف معهد دراسات السياسة العامة خلال عام ١٩٩٣.

- انشاء "جائزتين للمرأة بمناسبة العيد المئوي لتقرير حق الانتخاب" ضمن الادارة لعام ١٩٩٣.

- كتاب صغير عن التقدم الذي احرزته الموظفات في ادارة ايرادات الضرائب الداخلية.

وزارة الشئون الداخلية

- نشر كتاب بعنوان "المناديات بمنح المرأة حق التصويت" يضم مقالات من المجلدين الأول والثاني من قاموس السير الشخصية للنيوزيلنديين، عن النساء اللاتي كافحن من اجل حق الانتخاب.

- منشور ضخم بعنوان "النساء معا: تاريخ المنظمات النسائية في نيوزيلندا".

- نشر "دليل لتاريخ المرأة".

- دراسة استقصائية عن "المرأة في الحكم المحلي".

المحفوظات الوطنية

- عمل تجميعي للعرائض بما في ذلك اعادة التصوير على شرائط ٣٥ ملم.

- معارض في مقر المحفوظات الوطنية، ولينغتون، بما في ذلك: عرائض عامي ١٨٩٢ و ١٨٩٣؛ والمعرض "الأرجواني والأبيض والأخضر" من متحف لندن يضم شريط فيديو وصورا فوتوغرافية لحركة المطالبة بحق الانتخاب في المملكة المتحدة؛ ومعرض "نقل السجلات الى الوطن" يضم مواد عن حركة المطالبة بحق الانتخاب في نيوزيلندا والتي سبق حفظها في المملكة المتحدة.

- معارض اقليمية في اوكلاند وكريستشيرش.

- عرضت صور حركة المطالبة لعام ١٨٩٣ في مبنى البرلمان لمدة اسبوع في تموز/يوليه.

وزارة العدل

- دراسة استقصائية عن الاتجاهات المجتمعية ازاء العنف ضد المرأة والطفل.

- ورقة بحث عن قانون الحماية المنزلية.

- التكفل برعاية ثلاث قاضيات في الخارج لحضور المؤتمر الدولي للقاضيات لعام ١٩٩٣ في ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، وتقديم دعم اداري للمؤتمر.

- كتيب تاريخي عن "المرأة والانتخابات".

- تاريخ شفوي للمرأة في نظام الاصلاحيات.

- انشاء "صندوق ايثيل بنجامين" لمساعدة الموظفات على زيادة مهاراتهن.

- تمويل اجتماع عن المرأة في السجون في نيوزيلندا حضره موظفو ونزلاء سجن النساء في كريستشيرش الى جانب الضيوف المدعوين.

وزارة العمل

- "المرأة والعمل لحساب الذات": وهو مشروع مشترك بين وحدة تحليل سوق العمل والمجلس الوطني الاستشاري لتشغيل النساء ووزارة شؤون المرأة.

- وتضم المشاريع الأخرى ما يلي:

  - "دراسة استقصائية للمرأة المعوقة: خبرات العمل والتدريب"؛
  - "مشروع الصحة والسلامة المهنية في العيد المئوي لتقرير حق الانتخاب للمرأة"؛
  - "استعراض قانون الاجازة الأبوية وحماية العمالة لعام ١٩٨٧"؛
  - "تقرير تاريخي للنساء الماوريات التي قامت بتشغيلهن وزارة العمل ١٨٩٣ - ١٩٩٣"؛
  - "تحليل احصائي للمرأة في سن الثامنة عشرة فما فوق التي دخلت نيوزيلندا بموجب مشروع حصص اللاجئين في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٢"؛
  - "المرأة والعمل: دراسة بيبليوغرافية".

المكتبة الوطنية

- معرض كبير "عن المرأة والزمن" يستعرض حياة المرأة ومنجزاتها من اوائل الثمانينات في القرن الماضي حتى تسعينات القرن الحالي وبرنامج للأحداث ذات الصلة يعرض لحياة واعمال الموسيقيات والمؤلفات والخطيبات.

- معرض صغير عن "حياة المرأة في عام ١٨٩٣".

- معرض للصور الفوتوغرافية، "ليديا"، من مجموعة مكتبة الكسندر تيرنبول.

- "اقاصيص السبت"، مجموعة من المحاضرات والعروض الدرامية والموسيقى عرضت في سبعة ايام سبت من تموز/يوليه الى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

- "افلام منتصف اليوم"، وهي افلام تعرض في اوقات الغذاء من مجموعات المكتبة الوطنية خلال الفترة آب/اغسطس - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

وزارة شؤون جزيرة الباسيفيك

- ارسلت مواد اعلانية الى المجموعات النسائية في جزيرة الباسيفيك والعاملين بأجهزة الاعلام عن دلالة عام ١٩٩٣.

- مشروع مشترك مع هيئة الباسيفيكا لنشر مواد تثقيفية من اجل المراكز اللغوية في جزيرة الباسيفيك.

- تمويل برنامج الباسيفيكا الاذاعي لمدة عام واحد.

ديوان رئيس الوزراء والحكومة

- في اول تموز/يوليه ١٩٩٣ اصدرت جلالة الملكة امرا ملكيا بانشاء ميدالية العيد المئوي لتقرير حق الانتخاب للمرأة. وفي ١٨ ايلول سبتمبر ١٩٩٣ منح الحاكم العام ٥٤٥ ميدالية للنساء والرجال الذين اسهموا في قضايا المرأة في نيوزيلندا.

- استضاف الحاكم العام حفلا في دار الحكومة لافتتاح مؤتمر العيد المئوي لتقرير حق الانتخاب المعقود في الفترة ٢٧ - ٢٩ آب/اغسطس واشترك فيه عدد من الؤرخات.

مكتب الائتمان العام

- مشروع بحثي عن الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمسنات اللاتي يعشن بمفردهن.

- وافق المكتب على أن يعمل امينا على الأموال المخصصة للجنة النسائية المشتركة بين الاحزاب للاحتفال بعام الانتخاب.

تي بوني كوكيري

- تمويل مشترك "للمنحة الدراسية تي بوني كوكيري" مع لجنة هيلاري لامرأة ماورية تدرس في جامعة اوتاغو في عام ١٩٩٣.

- الاحتفال بالسنة الدولية للسكان الأصليين في العالم بجعل عام ١٨٩٣ عام حصول المرأة الماورية على حق الانتخاب.

- تمويل "برنامج واهيني باكاري" لزيادة مهارات المرأة الماورية في قطاع الأعمال.

وزارة البحث والعلم والتكنولوجيا

- دراسة عن الموارد البشرية في مجال البحث والتطوير، بما في ذلك قضايا ذات اهمية خاصة للمرأة في قوة العمل في مجال البحث والتطوير.

- مقالات تظهر في رسالة اخبارية مرتين في الشهر تتناول المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا.

- الاتصال بالجمعية الملكية لنيوزيلندا لاعداد مشروعات.

- توفير مرافق مؤتمرات لجماعات صغيرة تعقد اجتماعات ذات صلة بعام الانتخاب.

- وضع قائمة للنساء العاملات في مجال العلم واللاتي على استعداد للعمل كموجهات للشابات في مجال العلم، فضلا عن قاعدة بيانات للنساء العاملات في مجال العلم مصنفات حسب ميادين الخبرة.

مكتب الاحتيالات الخطيرة

- تجميع معلومات احصائية تتعلق بجرائم الاحتيال التي يرتكبها الموظفون الاداريون واثرها على المرأة.

وزارة الرعاية الاجتماعية

- ادخال اربع اعانات مالية بعنوان "فرصة ثانية" بمناسبة العيد المئوي لحق الانتخاب لتمكين النساء من اختيار مستقبل وظيفي جديد بدوام كامل في مجال الخدمة الاجتماعية (تم اختيار أربع نساء ماوريات من مناطق مختلفة تابعة لادارة الرعاية الاجتماعية).

- اجراء بحث في المشاكل التي تواجهها المرأة عند عودتها الى قوة العمل بعد تنشئة اطفالها، وما هي الفرص المتاحة امامها.

- بحث يتناول التغييرات في مشاركة المرأة في قوة العمل خلال القرن الماضي واثر ذلك على المحافظة على الدخل.

- نشر كتاب عن نساء نيوزيلندا اللاتي عملن في قطاع الرعاية الاجتماعية التطوعية خلال القرن الماضي، ونشر قائمة بيبليوغرافية عن النساء في قطاع الرعاية الاجتماعية.

لجنة الخدمات الحكومية

- بحث عن "تصميم وتنظيم العمل بدوام جزئي على نحو عادل".

- عقد مؤتمر في تموز/يوليه عن "الحواجز والفرص امام المرأة التي تريد أن تصبح مديرة".

- ملصق بعنوان "النظر في اتجاهين" يصور المرأة في الخدمة العامة.

ادارة الاحصاءات

- "الحولية الرسمية النيوزيلندية لعام ١٩٩٣" سوف تركز على النهوض بالمرأة منذ عام ١٨٩٣.

- استكمال كتاب "المرأة في نيوزيلندا" لعام ١٩٩٠.

- اعداد مقالات رئيسية عن المرأة للنشر والتحليل الخاص في وسائط الاعلام.

ادارة المسح والمعلومات المتعلقة بالأراضي

- تعزيز فرص العمل الوظيفي للمرأة في مجال المعلومات المتعلقة بالأراضي. وسوف يشمل المشروع نشر كتيب مع برنامج للتوعية بين الشابات في المدارس الثانوية.

وزارة النقل

- ثلاثة مشروعات: منحة دراسية جامعية؛ حملة دعائية داخلية عن حق الانتخاب؛ حلقة دراسية عن قضايا النقل من حيث تأثيرها على المرأة عقدت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

وزارة الخزانة

- تم الاتصال بالجامعات بشأن منح "جوائز العيد المئوي لتقرير حق الانتخاب للمرأة" للطالبة المتفوقة الأولى في كلية التجارة في كل جامعة نيوزيلندية في العام الدراسي١٩٩٣.

وزارة شؤون المرأة

- جميع اعمال الوزارة تركز على المرأة.

- تقدم الوزارة دعما للصندوق الاستئماني للعيد المئوي لتقرير حق الانتخاب للمرأة من خلال استيعاب نفقات عامة تبلغ قيمتها قرابة ٠٠٠ ٢٠ دولار.

وزارة شؤون الشباب

- مشاريع صيانة الطبيعة من اجل الشابات.

- نشر طبعة من "شؤون الشباب" تتعلق بالشابات.

- مشاريع لتحسين صورة المرأة في وسائط الاعلام.

- التكفل برعاية شابتين من الماوريات الى مؤتمر داروين للشبان الاصليين في تموز/يوليه.

القوات

شرطة نيوزيلندا

- حلقات دراسية عن "المرأة في اعمال الشرطة" عقدت اقليميا في اوكلاند وبالمرستون نورث وولنغتون وكريستشيرش.

- انشاء "لجنة استشارية للمرأة" على الصعيد الوطني داخل شرطة نيوزيلندا.

- تم ايفاد شرطيتين نيوزيلنديتين الى دورات/مؤتمرات تدريبية للشرطة في الخارج.

قوة الدفاع النيوزيلندية

- تم تنظيم معارض للعيد المئوي لحق الانتخاب في المتاحف الحربية في وايورو وكريستشيرش واوكلاند.

التذييل هاء

المبادرات المتخذة في نيوزيلندا لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات

آب/اغسطس ١٩٩٣

مقدمة

تتضمن هذه الورقة موجزا للأنشطة الرئيسية والأحكام التشريعية والمنظمات التي تسعى الى علاج مسألة العنف ضد النساء والفتيات.

وقد انتهى تقرير صدر في عام ١٩٨٧ عن العنف في نيوزيلندا، بعنوان "تقرير روبر"، الى أن ٨٠ في المائة من اعمال العنف تقع في المنزل، ومعظمها من جانب الذكور واغلبها لا يكتشف. وتفيد تقديرات رجال الشرطة انه يجري استدعاؤهم لأكثر من حادثين من حوادث العنف العائلي كل ساعة.

وشهدت السنوات الأخيرة حركة نحو مزيد من التعاون بين الحكومة ووكالات المجتمع المحلي فيما يبذل من جهود لمعالجة مشكلة العنف العائلي. وفي حين تركز الاستراتيجيات المذكورة في هذه الورقة على العنف العائلي، تشير ايضا الى خدمات الدعم مثل برامج الدفاع عن النفس وازمة الاغتصاب.

ويرد ادناه عرض لمبادرات الحكومة والمجتمعات المحلية لمعالجة و / أو منع حالات العنف ضد النساء والفتيات.

الف - استراتيجيات الحكومة

١ - التشريع

١-١ قانون الحماية المنزلية لعام ١٩٨٢

يسعى هذا القانون الى توفير الحماية من العنف للفتيات والنساء عن طريق اوامر المحاكم. وسوف تصدر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ ورقة مناقشة تشمل بعض القضايا التي ظهرت منذ صدور القانون. وسوف

تسعى وزارة العدل الى التشاور مع الجمهور والادارات الحكومية من أجل تحديث وتحسين الحماية بموجب القانون.

١-٢ معاملة اكثر شدة لمتكبي الجرائم الجنسية

تم في اوائل ١٩٩٢ الأخذ بتدابير اكثر شدة لمعاملة مرتكبي الجرائم الجنسية في محاولة لتوفير قدر اكبر من الأمان للنساء. وشملت التغييرات ما يلي: منح القضاة سلطات اوسع لفرض الحجز الوقائي وعدم تقرير فترات للمراقبة وجعل فرص العفو والافراج المشروط تتوقف على اشتراك مرتكبي جرائم الجنس في برامج علاجية داخل السجن وعقب الافراج عنهم. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣ اصدرت الحكومة تشريعا يقضي بزيادة الحد الأقصى للعقوبة بالنسبة لجرائم الاغتصاب القضيبي وغير القضيبي من ١٤ - ٢٠ سنة.

١-٣ قانون تأمين التأهيل والتعويض في حالة الحوادث

يشمل هذا القانون احكاما تتعلق بضحايا الاعتداء الجنسي والاغتصاب. ويحق للضحايا المطالبة بتغطية اية نفقات طبية أو تكاليف الاستشارة. واذا حالت الاعاقة المترتبة على ذلك دون ممارسة العمل، تقدم أيضا تعويضات تتعلق بالمكتسبات من العمل.

١-٤ ضحايا قانون الجرائم لعام ١٩٨٧

يتألف قانون ضحايا الجرائم من جزأين: مجموعة من تسعة مبادىء توجيهية أو قواعد عن الطريقة التي يعامل بها ضحايا الجريمة؛ وتشريعات بشأن انشاء فرقة عمل خاصة بالضحايا. وكانت فرقة العمل تمارس اعمالها منذ عام ١٩٨٧ وحتى اوائل عام ١٩٩٣ للنظر في الخدمات التي تقدم للضحايا، ومدفوعات التعويضات التي يدفعها مرتكبو الجرائم الى الضحايا. وخلال فترة عمل فرقة العمل، نشأت في انحاء البلاد جماعات لدعم الضحايا. واستمرت هذه الجماعات في العمل بتمويل من وزارة الرعاية الاجتماعية.

واعلن مؤخرا عن مبادرتين جديدتين لضحايا الجريمة: فقد اقيمت اربعة مراكز ارشادية من أجل انشاء مناصب لموظفين يقدمون للضحايا مساعدة في المحاكم من أجل توفير المساعدة والمعلومات للضحايا الذين تشملهم اجراءات المحكمة؛ وانشاء صندوق برأسمال ٧٥٠ ٠٠٠ دولار في السنة لتعويض الذين يتعرضون لخسائر لدى المساعدة في اقامة العدل، وذلك عندما لا يتوفر أي مصدر آخر للتعويض.

١-٥ التشريع المتعلق بالرقابة والمواد الاباحية

ترد مناقشة كاملة لهذا التشريع في ورقة نيوزيلندا المقدمة الى هذا المؤتمر بعنوان "المرأة والمواد الاباحية".

٢ - استراتيجية منع الجريمة

انشأت الحكومة في عام ١٩٩٢ فريق العمل من اجل منع الجريمة، وهو مجموعة من الموظفين مشتركة بين الادارات لوضع استراتيجية لنيوزيلندا من أجل منع الجريمة. وقد اوصى الفريق بأن تضع الحكومة استراتيجية لمنع الجريمة بمشاركة المجتمع المحلي وتكون مهمته زيادة امن المجتمع المحلي من خلال منع الجريمة. ومن بين الأهداف السبعة الرئيسية في استراتيجية منع الجريمة هدفان يتعلقان بالنساء والفتيات وهما الحد من وقوع اعمال عنف عائلي ومعالجة شواغل الضحايا الفعليين والمحتملين.

٣ - خطة الشرطة الاستراتيجية

وضعت شرطة نيوزيلندا خطة استراتيجية لمدة خمس سنوات تتعلق احدى اولوياتها الرئيسية بمنع العنف العائلي.

كما اقامت الشرطة مشروعا بعنوان "المحافظة على سلامتنا" وهو مشروع موجه للمدارس الأولية. وهناك خطط لتوسيع المشروع ليشمل المدارس الثانوية. وتقوم جمعية الشابات المسيحيات وجمعية الرجال من اجل عدم العنف (انظر الفرعين باء ٥ وباء ٦) لمساعدة الشرطة بنماذج عن كيفية الدفاع عن النفس بالنسبة للبنات وبدائل للسلوك العنيف بالنسبة للبنين.

٤ - الوكالات الممولة من الحكومة

تمثل لجنة التنسيق لمنع العنف العائلي الوكالة الرئيسية التي تركز فقط على العنف العائلي. وتضم اللجنة مسؤولين حكوميين وممثلين للوكالات الوطنية لخدمة المجتمعات المحلية. وتحصل اللجنة على تمويل كامل من الحكومة من خلال وزارة الرعاية الاجتماعية. وتقدم اللجنة مشورة في مجال السياسة العامة لوزيرة الرعاية الاجتماعية والوكالات الأخرى الحكومية وغير الحكومية. وتتركز مشورة اللجنة على احتياجات التعليم العام، والخدمات المقدمة الى الضحايا والى المسيئين، والمبادرات الجديدة المحتملة لمنع العنف العائلي، واتجاهات البحث.

وتم في تموز/يوليه ١٩٩١ انشاء مشروع هاملتون التجريبي للتدخل في حالات اساءة المعاملة. وقد وضع على غرار مشروع من دولوث بولاية مينسوتا. ويهدف المشروع الى اتخاذ نهج متكامل وثابت ازاء العنف العائلي يستند الى: سياسة شرطية نشطة من اجل القبض على المسيئين؛ والحكم على المسيئين المدانين بالالتحاق ببرنامج تعليمي لمدة ٢٦ اسبوعا؛ وبرنامج لمناصرة ومساندة ضحايا اساءة المعاملة. ويجري تقييم البرنامج للوقوف على مدى فعاليته.

كما تقوم الحكومة بتمويل جزئي للمبادرات المجتمعية التالية.

باء - <u>المبادرات المجتمعية</u>

١ - ملاجىء المرأة

يوجد حاليا ٥٣ دائرة للملاجىء في انحاء نيوزيلندا. وتتولى الحكومة دعم الايجارات والتكاليف الأخرى. وخلال العام المالي ٩٢ - ١٩٩٣، خصصت الحكومة اكثر من ٨,٢ مليون دولار لتمويل التكاليف التشغيلية والتنسيقية للملاجىء. كما تتلقى الملاجىء تمويلا من التبرعات. واستخدام الملاجىء في تزايد مستمر - اكثر من ٠٠٠ ١٩ امرأة وطفل يستخدمون الملاجىء كل عام. واصبح الأطفال في الملاجىء يحظون بقدر اكبر من الأولوية وتم استحداث برامج للاخصائيين في العناية بالطفل. ويوجد عدد من الملاجىء للنساء الماوريات في انحاء البلاد.

٢ - مراكز ازمة الاغتصاب

يوجد ٣٤ مركزا لأزمة الاغتصاب بتمويل حكومي في نيوزيلندا. ويأتي التمويل بالدرجة الأولى من وزارة الرعاية الاجتماعية ومن مؤسسة تعويضات الحوادث بطريق غير مباشر. ويتركز عمل مراكز ازمة الاغتصاب على المشورة وبرامج التعليم/المنع.

٣ - المشورة في حالات الاعتداء الجنسي

تقوم مراكز المساعدة ومراكز الاعتداء الجنسي والدوائر الصحية أو الافراد بتقديم المشورة في حالات الاعتداء الجنسي. كما تقوم بعض مراكز ازمة الاغتصاب بتقديم مشورة في حالات الاعتداء الجنسي. ووكالة "تي كاكانو او تي وهانهوا وكالة تساعد النساء والفتيات الماوريات ضحايا الاعتداء الجنسي. كذلك يقوم مشروع نساء جزيرة الباسيفيك، وهو مشروع تعاوني انشىء لمنح السلطة لنساء جزيرة الباسيفيك، بتقديم

مشورة في حالات الاغتصاب واعتداء الجنسي. وتحصل الوكالات التي تقدم المشورة في حالات الاعتداء الجنسي على دعم من الحكومة في صورة تمويل وموارد اخرى.

والطلب مرتفع على هذه الخدمات. وادت زيادة الوعي بالمشورة في حالات الاعتداء الجنسي وقبولها الى زيادة الحاجة الى هذه الخدمات. ولاحظ مقدمو المشورة ازدياد عدد الأطفال الذين يطلبونها وأن العمر الذي يطلب فيه الأطفال الحصول على هذه الخدمة في تناقص. وقد يكون ذلك نتيجة لبرنامج الشرطة المعروف باسم "المحافظة على سلامتنا" والوارد ذكره في الفرع الف ٣.

٤ - شبكات العنف العائلي

تتعاون شبكات العنف العائلي المكونة من الوكالات المجتمعية والحكومية في توفير المعلومات ووضع استجابات ثابتة للعنف العائلي في مناطقها. واكثر المشروعات رسوخا هو مشروع هاملتون التجريبي للتدخل في حالات اساءة المعاملة والوارد ذكره في الف ٤، وتوجد اكثر من ١٢ شبكة محليّة انشئت في مناطق اخرى مثل هندرسون وهات الجنوبية. وكثير من هذه الشبكات تطوعية وتحصل على التمويل من مصادر مختلفة.

٥-١ التدريب في مجال الدفاع عن النفس

تعقد في انحاء نيوزيلندا دورات للدفاع عن النفس. وبادرت جمعية الشابات المسيحيات بوضع برنامج تجريبي للدفاع عن النفس من أجل ٢٢٩٥ فتاة في ١٠٠ مدرسة متوسطة، وهناك خطط لتوسيع نطاق البرنامج. واعدت الجمعية ايضا شريط فيديو هو "مراعاة طرق السلامة" بغرض تصوير المواقف اليومية للتعامل مع المكالمات الهاتفية الاباحية، والغرباء الذين يطرقون الأبواب، والمضايقات الجنسية، والمتطفلين الذين يحومون حول البيت ليلا.

٦ - الرجال من اجل عدم العنف

تدير رابطة الرجال من اجل عدم العنف ٢٧ مجموعة في انحاء نيوزيلندا. وفي عام ٩١ - ١٩٩٢ حضر ٢٦٠٠ رجل برامج للرجال من أجل عدم العنف. وكان ٤٢ في المائة من الرجال الذين حضروا البرامج من موظفي الاحالة بوزارة العدل. وتقوم هذه البرامج على أساس نموذج للقوة والسيطرة.

وتمثل "رونانغا تاني او اوتيروا" و "تي روبو أو تي وهانهوا رانجيماري" منظمتين تسعيان لمعالجة عنف الرجال الماوريين بطريقة مناسبة من الناحية الثقافية.

الالتزام الدولي

اشتركت نيوزيلندا بنشاط في عملية صياغة اعلان القضاء على العنف ضد المرأة. ومن المقرر اعتماد الاعلان في الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا العام.

كما اشتركت نيوزيلندا في تقديم القرار ٣/٣٧ الصادر عن اللجنة المعنية بحالة المرأة في آذار/مارس ١٩٩٣ بشان اغتصاب النساء والاعتداء عليهن في اقليم يوغوسلافيا سابقا.